المفهوم الاجتماعي والاقتصادي للعمل من المنظور الإسلامي والرأسمالي

أحمد فرّاس العوران*

الملخص

تتناول هذه الدراسة المفهوم الاجتماعي والاقتصادي للعمل من المنظور الرأسمالي السائد في الدراسات الاقتصادية، والمنظور الإسلامي في ضوء مقاصد القرآن الكريم لبناء الحضارة والعُمران، من خلال تدبُّر خطاب الوحي المرتبط بالموضوع. ويأتي هذا الطرح -في جانبه المقارن- للتأكيد على قضايا قد تفوت على بعض الباحثين وعلى رأسها الأساس الثقافي الاجتماعي للمفهوم وما يترتب عليه، وعلى أهمية تحديد المعنى الاصطلاحي للمفاهيم عموماً؛ للفت الانتباه إلى التفاوت الطبيعي في تحديد المعاني الاصطلاحية للمفاهيم الثقافية وما يترتب على ذلك من فهم للقضايا الاجتماعية، ومن ثم كيفية التعامل معها ما بين الثقافات المتعددة. وتتجلى أهمية تناول مفهوم العمل من المنظور الإسلامي من خلال الارتباط الوثيق بين المعنى الاصطلاحي الإسلامي للعمل، وتحديد الموقف الإسلامي من بعض القضايا الاقتصادية التي ينعكس فهمها، وتحديد سياسات التعامل معها على المستوى الاقتصادي عند تحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم العمل؛ ومنها: تحديد حجم اليد العاملة، وحساب معدل البطالة، والربط ما بين البطالة والفقر، وربط محاربة الفقر بالنمو الاقتصادي، ومشاركة الجنسين في سوق العمل، ومدى الارتباط الحقيقي لذلك بحقوق الإنسان وبالتقدم العلمي، وبتحقيق معنى التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: المفهوم الإسلامي الاجتماعي للعمل، المفهوم الإسلامي الاقتصادي للعمل، المفهوم الرأسمالي للعمل، العمل وسيلةً وهدفاً، البُعد الزمني للعمل.

* أستاذ الاقتصاد والفكر الاقتصادي الإسلامي في الجامعة الأردنية، عمان. البريد الإلكتروني: sroran@ju.edu.jo

تم تسلُّم البحث بتاريخ 16/ 7/ 2022م، وقُبِل للنشر بتاريخ 8/ 2/ 2023م.

العوران، أحمد فرّاس (2024). **المفهوم الاجتماعي والاقتصادي للعمل من المنظور الإسلامي والرأسمالي**، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 30، العدد 107، 117-160. DOI: 10.35632/ citj.v30i107.6651

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي © 2024

مقدمة

لا خلاف على أنَّ القرآن الكريم -جُمْلةً وتفصيلاً- هو كتاب ينفرد عن غيره من الكتب شكلاً ومضموناً؛ إذ إنَّ القصد أو الغائية تقف خلف كل ما ورد فيه بمُجْمله من ناحية، وخلف أجزائه وسوره وآياته وقصصه على نحوٍ ما ورد، بل خلْف كل ما أُمِر به ونُهِي عنه من ناحية أُخرى. ويأتي هذا لأنَّ القرآن الكريم، كما يراه الإنسان المسلم، كتاب مُنـزَّه عن العبثية بكل صورها، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ [فصلت: 42]. وغني عن القول إنَّ الاحاطة التامَّة بجميع مقاصد آيات القرآن الكريم لا تتأتّى -في اعتقادنا- لبشر مثلنا في أيِّ زمان ومكان؛ إذ ما تزال تتكشَّف لنا المزيد من المعاني ومقاصد تلك الآيات الكريمة كما كانت على الدوام، انسجاماً مع الوعد الإلهي في قوله تبارك وتعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: 53]، وقوله ﷻ: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍ ﴿٨٨﴾ ﴾ [ص: 88]. ومع هذا، فإنَّ العمل الدؤوب من أجل فهم المقاصد الواردة في القرآن الكريم، في ظِلِّ ما يتكشَّف لنا من آيات في كل الآفاق، هو أمر لا مندوحة عنه لتفعيل الدور المعرفي للقرآن الكريم، انطلاقاً من كونه المصدر المعرفي الإسلامي الأوَّل، وهو ما يُمكِّننا من فهم الإسلام بوصفه رسالة سماوية عالمية. فضلاً عن ذلك، فإنَّ تدبُّر ما أمكن من المعاني والحِكَم الكامنة في آيات القرآن الكريم، بعيداً عن أيِّ شطط في التأويل وزيغ في الفهم، يُمكِّن الباحث من فهم الإسلام بصفته نهجاً كاملاً ومُتكامِلاً للحياة، عن طريق فهم المقاصد الكُلِّية العامة لتلك الآيات، ويُبيِّن للمرء -في الوقت نفسه- الطريق إلى النجاح في الدنيا والآخرة، من خلال تدبُّر المقاصد الجزئية الخاصة، أو مقاصد ما أُمِر به ونُهِي عنه، وهي مقاصد تُحدِّد للإنسان ما هو مطلوب منه القيام به، أو الامتناع عن أدائه في الحياة الدنيا؛ لكي يمارس الدور المنوط به في العُمران والبناء الحضاري للأُمَّة.

وتأتي هذا الدراسة لتناول المفهوم الاجتماعي والاقتصادي للعمل من المنظور الرأسمالي السائد في الدراسات الاقتصادية، والمنظور الإسلامي في ضوء مقاصد القرآن الكريم، لبناء الحضارة

والعُمران من خلال تدبُّر معاني الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة الـمُرتبِطة بالموضوع وبمناحي الحياة الأُخرى، بما في ذلك الاقتصادية منها. ويأتي هذا الطرح في جانبه المقارن، الذي لم أجد له تناولاً سابقاً، لتأكيد قضايا قد تفوت على بعض الباحثين، وعلى رأسها الأساس الاجتماعي للمفهوم وما يترتَّب عليه، لا الأساس العلمي له. ويأتي هذا وغيره في ظِلِّ الرؤية الإسلامية العامة للكون والحياة، وفي ظِلِّ الفهم الإسلامي للبناء المجتمعي، وكيفية عمل مُكوِّناته من وجهة نظرنا. وتتجلّى أهمية تناول مفهوم "العمل" عموماً، ومن منظور إسلامي خصوصاً، في الارتباط الوثيق بين المعنى الاصطلاحي الإسلامي للعمل وتحديد الموقف الإسلامي تجاه العديد من القضايا الاقتصادية التي ينعكس فهمها وتحديد سياسات التعامل معها على المستوى الاقتصادي عند تحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم "العمل"، ومنها: تحديد حجم اليد العاملة، وحساب مُعدَّل البطالة، والربط ما بين البطالة والفقر، وربط محاربة الفقر بالنمو الاقتصادي، ومشاركة الجنسين في سوق العمل، ومدى الارتباط الحقيقي لذلك بحقوق الإنسان وبالتقدُّم العلمي، بل بتحقيق التنمية البشرية، بمعنى تحسين مختلف الظروف المادية والمعنوية للعيش.

وتتناول الدراسة بدايةً أهمية تحديد المعنى الاصطلاحي للمفردات الثقافية، أخْذاً بالاعتبار أوَّلاً: إنَّ مفهوم "العمل" قضية ثقافية؛ أيْ إنَّه لا يَصِحُّ التعامل معه استناداً إلى معايير أُخرى تؤدّي إلى طمس هذه الميزة. وثانياً: "الهيمنة" الثقافية التي تتعرَّض لها العديد من الثقافات من قِبَل الثقافة الرأسمالية الـمُهيمِنة في عالَم اليوم. ولهذا لا بُدَّ لنا من تناول المفهوم الغربي للعمل الـمُعبَّر عنه بالموقف القائم للنظريات الاقتصادية الرأسمالية السائدة على المستوى العالمي الذي يُخضِع مفهوم "العمل" للإطار المفاهيمي السوقي. وتتحوَّل الدراسة بعد ذلك إلى الحديث عن مفردة "العمل" والمفردات ذات العلاقة، وتلك التي تحثُّ على العمل كما تناولتها الآيات القرآنية الكريمة لتبيان مدى اهتمام القرآن الكريم بهذه المفردة، وبمعناها، وما يُمكِن أنْ يُستخلَص منها. وتأتي هذه التوطئة لتُمكِّننا لاحقاً من مناقشة المنظور الإسلامي للمفهوم الاصطلاحي للعمل عموماً؛ أيِ العمل

الاجتماعي، والعمل بوصفه مفهوماً اقتصادياً بوجه خاص، والعمل بصفته وسيلةً وهدفاً بحَدِّ ذاته، فضلاً عن البُعْد الزمني للعمل من منظور إسلامي.

1. أهمية تحديد المعنى الاصطلاحي للمفاهيم الثقافية

نجد من الأفضل دائماً، خدمةً للقارئ والموضوع، أنْ نُحدِّد بدايةً المعنى الاصطلاحي للمفاهيم الثقافية ذات العلاقة بالموضوع قيد البحث. وللتوضيح، فلنتوقَّف عند أحد المصطلحات الجغرافية واسع الانتشار حالياً، وهو مصطلح "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وقد يظنُّ القارئ أنَّه مُجرَّد مُسمّى اصطُلِح على استخدامه للدلالة على منطقة جغرافية بعينها. وهنا لا بد أنْ نسأل: مَنِ الذي اصطلح ذلك؟ ولماذا؟ ثمَّ، هل كانت تلك المنطقة بلا مُسمَى لكي يوضَع لها واحد من الأسماء؟ وألا يُقطِّع هذا الـمُسمّى أوصال منطقة تُعرَف منذ زمن بعيد بالعالَم العربي إلى ثلاثة أجزاء؟ لاحِظ أنَّ هذا الـمُسمّى قد وضع جميع الدول العربية الآسيوية مع الدول التي نسبها إلى ما سُمِّي الشرق الأوسط، وسلخها -في الوقت نفسه- عن العالَم العربي كما سلخ الدول العربية الإفريقية التي سمّاها شمال إفريقيا، وكأنَّ الحديث يدور عن منطقتين لا رابط في الأصل بينهما! بل إنَّ ذلك الـمُسمّى المشبوه اقتطع جزءاً ثالثاً من العالَم العربي، مُمثَّلاً بكلٍّ من السودان، وجيبوتي، والصومال، وجُزر القمر، وموريتانيا، ثمَّ طرحه خارج الـمُسمّى بالكامل؛ إذ لا تتبع هذه الدول العربية للشرق الأوسط ولا لشمال إفريقيا!

ومن ناحية أُخرى، ألا يُلغي هذا المصطلح السياسي عملياً استخدام مفردات ثقافية، مثل: الوطن العربي، والأُمَّة العربية، والحضارة العربية الإسلامية؟ وألا يؤدّي استخدام هذا الـمُسمّى إلى محو تلك المفردات الثقافية وما تحمله من تاريخ في الذاكرة العربية والذاكرة العالمية على حَدٍّ سواء؟ وألا يُحوِّل هذا الـمُسمّى الحضارة العربية الإسلامية القائمة في المنطقة منذ قرون إلى حضارة لقيطة لا تمتُّ بصلةٍ إلى شعب بعينه؟ إذ لا وجود في المكان لشعب له ثقافة وجذور تاريخية ترتبط بمُسمّى الشرق الأوسط. وألا يصبح بالتالي الموروث الثقافي والحضاري العربي الإسلامي نهباً لكل مَنْ هَبَّ

ودَبَّ ممَّنْ أُريد تسميتهم سياسياً الشرق أوسطيين، بحيث "يحقُّ" لأيٍّ منهم أنْ ينسب إلى نفسه وشعبه -دون وجه حقٍّ- ما يحلو له من ذلك الموروث؟! ولكنْ، أليس الهدف من وراء نحت هذا المصطلح -سيِّئ الذكر- هو القضاء على مصطلح "العالَم العربي" ومصطلح "الأُمَّة العربية" اللذينِ يُبقيان -ولو نظرياً على الأقل- على الحُلم العربي ماثلاً في الأذهان، فضلاً عن إيجاده منطقة جغرافية سياسية يُلصَق بها مَنْ يراد إلصاقه؟ والمفارقة العجيبة أنَّنا جميعاً نتعامل مع هذا المصطلح طواعية، وبكل تلقائية، ومن دون تردُّد، بالرغم من كل سلبياته المذكورة وغير المذكورة، بل إنَّ هذا ما نفعله مع كل المفاهيم والمصطلحات الاجتماعية، ومنها الاقتصادية، التي نأخذ بها على أساس أنَّها مُسلَّمات كما وضعها مُنظِّرو الرأسمالية ومَنْ حذا حذوهم، وهذا هو -بالضرورة- حال مفهوم "العمل" على سبيل المثال.

وعليه لا يأتي الحديث هنا عن أهمية تحديد المعنى الاصطلاحي للمفاهيم الثقافية -بالضرورة- من مُنطلَق أنَّ الدراسة تتناول عملياً تحديد المعنى الاصطلاحي لمفهوم "العمل" فحسب، الذي هو -بلا خلاف- إحدى أهمِّ المفردات الاجتماعية المركزية، بل للفت انتباه القارئ الكريم إلى التفاوت الموضوعي الطبيعي في تحديد المعاني الاصطلاحية للمفاهيم الثقافية، وما يترتَّب على ذلك من فهم للقضايا الاجتماعية، ثمَّ كيفية التعامل معها ما بين الثقافات الـمُتعدِّدة كما سيتبيَّن لاحقاً.[1] فضلاً عمّا سبق، لا يختلف اثنان على الأهمية البالغة للموضوع في مجال التنمية البشرية، بل في مجال التقدُّم والعُمران بشكل عام، لكنَّ تحقيق التنمية البشرية يتطلَّب -بالضرورة- إلى جانب النوايا الصادقة والعمل الدؤوب، وجود رؤية واضحة للأهداف؛ لكي يصبح بناء المؤسسات الاجتماعية اللازمة (الأدوات) لتحقيق تلك الأهداف أمراً مُمكِناً، وهذا كله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد المعاني الاصطلاحية للمفاهيم الاجتماعية ذات العلاقة. ومن المعلوم، كما يقول برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، فإنَّ التنمية البشرية تعمل على التوسُّع في "مفهوم العمل إلى ما هو أبعد وأعمق من الوظيفة أو التشغيل. فالوظائف تُؤمِّن الدخل، وتُسهِم في صون كرامة الإنسان، وتتيح له المشاركة والأمن الاقتصادي. ولكنَّ إطار الوظيفة يُغفِل أنواعاً عديدةً من العمل تُؤثِّر على التنمية البشرية، كالعمل في

[1] تعبيراً عن أهمية الموضوع؛ فقد تمَّ تناوله بقدر من التوسُّع في عدد من الدراسات، منها (البرجاوي، 2008).

الرعاية، والعمل التطوُّعي، والعمل الإبداعي في الكتابة أو الرسم" (الأُمم المتحدة، 2016). ويأتي هذا لاقتصار مفهوم "العمل" السائد -على المستوى المؤسسي، وغير ذلك- على العمل المأجور مادياً دون غيره، انسجاماً مع الموقف الذي يأخذ به، ويعمل وَفقاً له الفكر الرأسمالي.

ودعونا نُؤكِّد هنا أنَّ المفهوم الاجتماعي للعمل، بوصفه أحد المفاهيم ذات العلاقة بالنشاطات الاجتماعية الأُخرى، يستند -بالضرورة- أوَّلاً إلى الرؤية العامة للكون والحياة الـمُعتمَدة في المجتمع، التي تُحدِّد عِلَّة الوجود، وما يترتَّب عليها. وبالرغم من تعدُّد الرؤى للكون والحياة، فإنَّنا نُركِّز هنا على اثنتين منها، هما: الرؤية ثلاثية الأبعاد التي قوامها الإله/ الله والإنسان والطبيعة، والرؤية ثنائية الأبعاد التي قوامها الإنسان والطبيعة.

ثمَّ يستند هذا المفهوم ثانياً إلى التصوُّر الرأسمالي السائد للبناء المجتمعي، وكيفية عمل مُكوِّناته. وقد لا نجافي الحقيقة والواقع إذا قلنا إنَّ الكيان الاجتماعي أو المجتمع هو مجموعة من الأنظمة، كلٌّ منها مسؤول وظيفياً عن جانب من جوانب الحياة الـمُترابِطة عضوياً، بمعنى أنَّ بعضها يَخدِم بعضاً. وكلٌّ منها يتألَّف من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية، بمعنى وجود ضوابط وقواعد تسير وَفقها تلك الأنظمة. ومن ثَمَّ، فلا بُدَّ أنْ تنبثق هذه الضرورة عن الرؤية العامة للكون والحياة التي يتبنّاها المجتمع المعني. وغني عن القول إنَّ ممّا يُميِّز الثقافات بعضها من بعض أساساً هو اختلافها من حيث الرؤية العامة للكون والحياة، وما يترتَّب على ذلك من اختلاف في المفاهيم الـمُرتبِطة بمُجْمل القضايا الاجتماعية. وخلافاً لذلك، فلا معنى للحديث عن التنوُّع الثقافي بين البشر. ويبدو أنَّ هذا راجع إلى ما اقتضته الحكمة الإلهية من جعل الاختلاف سُنَّة الحياة، مصداقاً لمثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة: 48].

ومن ناحية أُخرى، عندما تدفع الحاجة المدعومة بالرغبة السياسية إلى القيام بقدر من الإصلاح الاجتماعي، بما في ذلك الإصلاح السياسي-الاقتصادي، فإنَّنا نعتقد أنَّ انعدام وجود

رؤىٰ واضحة ومُتَّفَق عليها للإصلاح المنشود يُشكِّل أحد أهمِّ الـمُعوِّقات التي تكون مُصطنَعة في أحيان كثيرة، وتتعرَّض لها المجتمعات في مثل هذه الحالة. وينجم غياب تلك الرؤىٰ عن عدد من الأسباب التي من بينها -بالضرورة- عدم الاتفاق -لدوافع لا مجال للخوض فيها هنا بسبب ضيق المقام- علىٰ معانٍ واضحة ومُحدَّدة للمفاهيم الثقافية، اصطلاحاً وليس لغةً، ذات العلاقة بقضايا الإصلاح الاجتماعي. وبناءً عليه، تصبح عملية الإصلاح الاجتماعي برُمَّتها في مَهَبِّ الريح؛ إذ إنَّ اختلاف الرؤىٰ الناجم عن الاضطراب المفاهيمي حول معاني مفردات مركزية لعملية الإصلاح يؤدّي إلىٰ اختلاف في الأهداف الإصلاحية المنشودة لدىٰ الأطراف ذوي العلاقة، وهو ما يَحول دون البناء السليم للمؤسسات الاجتماعية الأساسية التي تُمثِّل الأدوات اللازمة للسَّيْر في العملية الإصلاحية.

إنَّ الترابط العضوي بين النُّظُم الاجتماعية أمر ضروري لتحقيق أهداف الإصلاح الاجتماعي، وهذا لا يتحقَّق إلّا إذا بُنِيت تلك النُّظُم مفاهيمياً علىٰ أرضية فكرية صُلْبة مُنبثِقة عن مرجعية فكرية واحدة، وإنْ تعدَّدت الطرائق الإجرائية الإصلاحية. ولهذا، فإنَّه من الطبيعي أنْ يُشكِّل تعدُّد المرجعيات الفكرية المستخدمة للتعامل مع الإصلاح الاجتماعي رؤىٰ وتصوُّرات فكرية لا إجراءات فنية، يتناقض بعضها مع بعض؛ ما يقضي علىٰ إمكانية السَّيْر بشكل سليم في أيَّة عملية إصلاحية، ثمَّ عدم تحقيق أيٍّ من الأهداف المنادىٰ اجتماعياً بتحقيقها.

2. التناول الرأسمالي للعمل

أ. المفهوم الرأسمالي للعمل

من المعلوم أنَّ الرأسمالية الـمُتحرِّرة أو ما يُسمّىٰ الليبرالية تُركِّز علىٰ الاقتصاد من خلال تركيزها علىٰ السوق؛ ذلك لأنَّها تقصر اهتمامها علىٰ التبادل السوقي للسلع علىٰ حساب ما تبقّىٰ من النشاطات الاقتصادية، بل علىٰ حساب المجتمع برُمَّته الذي يقع -من وجهة نظر الرأسمالية- خارج نطاق التأثير والأهمية. ويأتي هذا الموقف انطلاقاً من أنَّ المنطق الاقتصادي الرأسمالي الـمُتحرِّر وغير

الـمُنظَّم يفترض ضمنياً -في الغالب- استقرار، أو -في الأقل- ثبات العوامل الاجتماعية، بما في ذلك السياسية منها، ثمَّ عدم الحاجة إلى أخْذها بالاعتبار عند التحليل الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يتعامل التحليل الاقتصادي مع بعض الصفقات الاقتصادية التي يُفترَض أنَّها صفقات لا شوائب فيها (جميعها مقبولة اجتماعياً)، وأنَّها قانونية، ولا مكان فيها لاستخدام السُّلْطة والاحتيال والاحتكار وما شابه؛ أيْ لا فساد فيها، وهو ما يرتبط أصلاً بالافتراض بشرعية الدولة واستقرارها ونظامها القانوني (Smelser, 2005). وينسجم هذا تماماً مع الموقف الرأسمالي الذي يرى أنَّ الاقتصاد مستقل، وأنَّه لا يخضع إلّا لعوامله الخاصة؛ ما يجعل بقية العوامل الاجتماعية الأُخرى -خلافاً للحقيقة والواقع- غير ذات أهمية للنشاط الاقتصادي. ولهذا، فإنَّ دراسة النشاط الاقتصادي وتحليله -من المنظور الرأسمالي- يتطلَّب عملياً الاهتمام فقط بالعوامل الاقتصادية؛ ما يُعزِّز الفصل الرأسمالي السوقي القائم بين الاقتصاد وبقية جوانب المجتمع، بل بين عِلْم الاقتصاد وبقية العلوم الاجتماعية. ومن هذا الـمُنطلَق، سيتمُّ تناول المفهوم الرأسمالي للعمل بوصفه واحداً من عناصر الإنتاج، فضلاً عن تبيان عِلَّة العمل الجوهرية كما تراها الرأسمالية الليبرالية.

بدايةً، من المعلوم أنَّ الاقتصاديين يُصنِّفون الموارد إلى نوعين: موارد اقتصادية يتمُّ تبادلها وَفقاً لأسعار السوق؛ أيْ يتمُّ الحصول عليها عن طريق التفاعل بين الطلب والعرض. وموارد تُسمّى حُرَّة، مثل الهواء وأشعة الشمس، وتنفي عنها الرأسمالية الأهمية الاقتصادية؛ لأنَّها لا تخضع للتبادل؛ إذ يتمُّ الحصول عليها -ولله الفضل والـمِنَّة- من دون عِوَض مالي. وتكمن المفارقة العجيبة في الاهتمام البالغ الذي يوليه الاقتصاديون الرأسماليون للموارد الاقتصادية على حساب الموارد الحُرَّة، مع العِلْم يقيناً بعدم إمكانية وجود الأُولى في حال انعدام وجود الثانية، وعلى وجه الخصوص أشعة الشمس؛ إذ لا حياة من دونها (العوران، 2014، ص174-175). ورُبَّما يكون ذلك واحداً من بين أهمِّ الأسباب التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى تشجيع ممارسة نوع جديد من العمل، ألا وهو ذاك الذي يؤدّي إلى الحفاظ على البيئة، بل الحفاظ على الإنسانية جمعاء، وذلك بتشجيع استخدام عوامل توصَف بأنَّها صديقة للبيئة، وإنتاج سلع وخدمات على هذا النحو أيضاً. بل أكثر من ذلك، إذا أخذنا

بالاعتبار التلوُّث البيئي وارتفاع درجة حرارة الأرض وما ينجم عن ذلك من تغيُّر مناخي، فإنَّنا سنصل إلى قناعة بأنَّ الموارد الحُرَّة لم تعد كذلك، وأنَّ تصنيفها كما سبق لم يعد له ما يُبرِّره، فضلاً عن تغيُّرات أُخرى يخرج الحديث عنها هنا عن سياق ما نحن بصدد الحديث عنه.

ولمّا كان الحديث يتطرَّق أحياناً إلى نشاطات إنسانية تنطوي -بشكل أو بآخر- تحت ما يُسمّى العمل التطوُّعي، فإنَّ مفهوم "العمل" بالمعنى الاجتماعي ينقسم -من وجهة نظر الرأسمالية الـمُتحرِّرة- إلى نوعين، هما: العمل بالمعنى الاقتصادي الذي يحظى عادةً بكل الاهتمام؛ لِـما يَدُرُّه من دخل ضروري للعيش. والعمل التطوُّعي الذي يدخل ضمن دائرة الوقت المتاح للترفيه؛ لأنَّه لا يَدِرُّ بطبيعته دخلاً. والجدير بالذكر أنَّ المفهوم الرأسمالي للعمل يرتبط بمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي الـمُتحرِّر. ومن ثَمَّ، فإنَّ مفهوم "العمل" لا يعدو كونه ترسيخاً للمفاهيم السوقية الـمُتحرِّرة على حساب المفاهيم الاجتماعية الأُخرى، بل على حساب المجتمع بأَسْره؛ خدمةً للسوق، والسوق فقط. وقد دفع هذا الموقف ببعض الاقتصاديين، مثل بولاني، إلى القول مُحِقّاً بأنَّ السوق الرأسمالية الموصوفة بالحُرَّة وذاتية الضبط أخذت شيئاً فشيئاً تُهيمِن على الاقتصاد العالمي، وهكذا حتّى وصل الأمر بالسوق إلى احتواء المجتمع بأَسْره عندما أصبحت هذه (أيِ السوق الحُرَّة وذاتية الضبط) الـمُوجِّه الفعلي للسلوك الاجتماعي في ظِلِّ ما يُسمّى الاقتصاد السوقي الرأسمالي الـمُتحرِّر الذي يعمل وَفقاً لمنطقه الخاص، بمعنى النظام الاقتصادي الذي تُسيطِر عليه السوق وحدها، وتُنظِّمه، وتُوجِّهه دون غيرها.[2] ووَفقاً لبولاني، مع تحفُّظنا على ما قال، يتأتّى ظهور هذا النظام السوقي فقط عند وجود سوق لِـما سمّاه السلع الوهمية؛ أيْ عند وجود سوق يتمُّ فيها تبادل كلٍّ من الأرض والعمل والنقود بوصفها سلعاً. ويضيف بولاني بأنَّه عندما يعتمد الجزء الأكبر من الدخل اللازم للبقاء فقط على السوق يصبح الاقتصاد حينئذٍ اقتصاداً سوقياً (Polanyi, 1957). ومن الجدير بالذكر أنَّ مفهوم "الاقتصاد السوقي" هو أيضاً أحد المفاهيم الاقتصادية التي لا إجماع على معنى مُحدَّد لها. وفي كل الأحوال، فقد هيمنت المفاهيم الرأسمالية -في الغرب أوَّلاً، ثمَّ في بقية أنحاء العالَم- على

[2] تُؤنَّث لفظة "السوق" وتُذكَّر في اللغة، ويقال إنَّه يغلب عليها التأنيث، وهي مُؤنَّثة هنا.

الاقتصاد الذي حُوِّل إلى مُجرَّد اقتصاد للسوق الحُرَّة، وعلى المجتمع الذي حُوِّل إلى مُجرَّد مجتمع استهلاكي، وعلى الإنسان الذي حُوِّل إلى مُجرَّد إنسان اقتصادي ثمَّ مُستهلِك فحسب.

وانطلاقاً ممّا سبق، يأتي الحديث عن العمل -من وجهة نظر رأسمالية- مُرتبِطاً أساساً بالنشاط الاقتصادي إذ يُعَدُّ العمل أحد عوامل الإنتاج السلعي والخدمي. وبهذا المعنى، فإنَّ العمل المقصود رأسمالياً هو إجمالي النشاط أو الجهد البشري (الجسدي، والعقلي) الذي يمارسه كلٌّ من العُمّال والإدارة، ويُوجِّهه الـمُنظِّم (المؤسسة، أو الشركة، أو الرأسمالي) لتوظيف بقية الموارد الاقتصادية (الأرض، ورأس المال)، آخذاً التقنية المتاحة بالاعتبار؛ بُغْيَةَ إنتاج المزيد من السلع والخدمات "لتلبية" رغبات الـمُستهلِكين -بحسب زعمه- لقاء الحصول على أجر أو دخل يُوجَّه بدوره إلى إشباع الرغبات الاستهلاكية الفردية. ولمّا كان العمل -بوصفه مورداً اقتصادياً- يُمثِّل جزءاً من العملية الإنتاجية التي لا تتحقَّق بلا مُقابِل مالي أو تكاليف، فإنَّ مفهوم "العمل" بوجه عام ينصرف -نتيجةً لذلك فقط- إلى العمل بالأجر المادي. وانسجاماً مع ما ذكرْنا، فإنَّ الاقتصاديين الرأسماليين يهتمون -في هذا الصدد- بمفاهيم أُخرى مشتقة من هذا المفهوم للعمل، مثل مفهوم "اليد العاملة"، بمعنى إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد ضمن فئات عمرية يُتَّفَق عليها. وكذلك المفهوم الـمُقلِق عادةً للمعنيين بالنشاط الاقتصادي؛ أيْ مفهوم "البطالة" الـمُعبَّر عنه من خلال مُعدَّل البطالة، بمعنى عدد الأفراد غير العاملين ممَّنْ يرغبون في الحصول على فرصة للعمل، ويسعون حثيثاً لذلك، نسبةً إلى إجمالي اليد العاملة خلال مُدَّة زمنية مُعيَّنة.

ب. العِلَّة الرأسمالية للعمل

إذا بحثْنا عن عِلَّة العمل من وجهة نظر رأسمالية، وجدْنا أنَّها تنبع غالباً من الحاجة إلى الحصول على النقود أو الدخل النقدي. وخلافاً لذلك، ما كان الإنسان ليسعى -من وجهة نظر رأسمالية- وراء العمل؛ كونه (أيِ العمل) يُمثِّل -من منظور اقتصادي رأسمالي- انعدام المنفعة Disutility، بل يُمثِّل انعدام الفائدة؛ لأنَّه يأتي على حساب الراحة والترفيه Leisure، ويتسبَّب في قدر ما من الألم!.

وتعتقد الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية أنَّ الإنسان بطبيعته كاره للعمل من حيث المبدأ، وأنَّه يقاوم السعي وراء العمل لثلاثة أسباب رئيسة مُتفاوِتة الأثر، وهذه الأسباب -بحسب سبنسر- هي: الألم الـمُصاحِب للعمل، وضياع وقت الترفيه، والكسل الذي يعانيه العُمّال بشكل اعتيادي؛ ما يعني أنَّ هذه المواقف تدعم مقولة أنَّ العمل مُجرَّد وسيلة لهدف، وتحديداً الاستهلاك. ولهذا، فإنَّه لا يُمكِن للعمل أنْ يكون -من وجهة نظر رأسمالية- هدفاً في حَدِّ ذاته؛ لأنَّه لا يحمل قيمة في ذاته. ويضيف سبنسر بأنَّ النظر إلى العمل على أنَّه عديم المنفعة (أيْ أنَّه لا يؤدّي إلى تعظيم المنفعة، بل يؤدّي إلى تقليلها) لا يقتصر على الفكر الاقتصادي الرأسمالي وحده؛ إذ يَعُدُّ الفكر المسيحي العمل عقوبة لسيِّدنا آدم عليه السلام بعد الخطيئة الأُولى، وترى الفلسفة الإغريقية القديمة أيضاً أنَّ الإعفاء من العمل الجسدي يُمثِّل الطريق إلى تحقيق الإنسان لذاته (Spencer; 2014; Spencer, 2003).

ولا بُدَّ لنا من القول هنا -باختصار- إنَّ الموقف الرأسمالي من العمل، كما تناولته جميع كتب الاقتصاد ذات العلاقة، ينطلق أساساً من الموقف التقليدي للمدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية تجاه كلٍّ من مفهوم "العرض الفردي للعمل"، ومفهوم "تعظيم المنفعة". والـمُلاحَظ أنَّ المدرسة المذكورة آنفاً ترى أنَّ المنفعة الفردية هي دالَّة (أيْ مُتحدِّدة) في الوقت الـمُوزَّع على كلٍّ من العمل والترفيه؛ أيْ إنَّ المنفعة تتحدَّد بهما معاً، بمعنى أنَّ العمل وحده ليس مصدر المنفعة بالحصول على الدخل، ثمَّ شراء السلع والخدمات؛ إذ يُعَدُّ الترفيه (هو بشكل أو بآخر وقت فراغ) مصدراً آخرَ للمنفعة.

وانطلاقاً ممّا سبق، ومن الهدف الفردي لتعظيم المنفعة، فإنَّ هذا التعظيم سيرتبط بالمبادلة بين الوقت الـمُخصَّص للعمل والوقت الـمُخصَّص للترفيه، وذلك بحسب الخيارات المتاحة على قيد الميزانية للعمل والترفيه، وهذا هو ما يُحدِّد الأساس المنطقي لنظرية العرض الفردي للعمل، وإنْ شئت: منحنى العمل. وباختصار، ترى الرأسمالية أنَّ استجابة عرض العمل للتغيُّر في الأجور لا تبدو قوية بالنسبة إلى غالبية العُمّال. ومع هذا يُمكِن القول أيضاً بأنَّ العُمّال ذوي الأجور الـمُتدنِّية يميلون إلى العمل أكثر عند ارتفاع الأجور، خلافاً للعُمّال ذوي الأجور الـمُرتفِعة الذين يميلون إلى الترفيه أكثر (Baumol and Blinder, 2010).

ومن جانب آخر، وانطلاقاً من الرؤية الثنائية للكون والحياة التي تُؤمِن بها الرأسمالية، فإنَّ البُعْد الزمني للعمل ينحصر في بُعْد الحياة الدنيا. ومن ثَمَّ، فإنَّ نهاية هذا البُعْد تُمثِّل نهاية كل شيء بالنسبة إلى أصحاب هذه الرؤية بما في ذلك العمل، في حين يمتدُّ البُعْد الزمني للعمل إلى ما بعد الحياة الدنيا وَفقاً للرؤية ثلاثية الأبعاد التي ترى أنَّ الحياة الدنيا مُجرَّد مرحلة لِما بعدها كما سيأتي لاحقاً. ولهذا يرتبط الحديث الفني عن العمل -من وجهة نظر رأسمالية- ارتباطاً وثيقاً بالمُدَّة الزمنية التي يعيشها الإنسان؛ إذ ترى الرأسمالية أنَّ عمل ابن آدم ينقطع تماماً عند موته. وانطلاقاً من هذا الفهم، فإنَّ الرأسمالية من ناحية اقتصادية تقسم عمر الإنسان إلى قسمين: قسم يُوجَّه إلى العمل الذي يترتَّب عليه الحصول على الأجر أو الدخل، وقسم يُوجَّه إلى الترفيه أو المتعة كما ذكرْنا. وانطلاقاً أيضاً من اعتقاد الرأسمالية بأنَّ المجتمع يتكوَّن ممّا يُسمّى الإنسان الاقتصادي -الموصوف بالعقلانية؛ أي الساعي فقط، افتراضاً، إلى تحقيق مصلحته الخاصة من خلال تعظيم منفعته- فإنَّ هذا الإنسان سيعمل على التوفيق بين مقدار ما يُوظِّف من وقته للعمل وما يُوظِّف منه للترفيه من أجل تعظيم المنفعة الناجمة عن ذلك التوظيف! وقد جاء هذا التناول السريع نسبياً لمفهوم "العمل" -من المنظور الرأسمالي- لإلقاء الضوء عليه بما يكفي؛ كونه المفهوم السائد انطلاقاً من الهيمنة الفكرية الرأسمالية، ثمَّ لتمكين القارئ من المقارنة بينه وبين مفهوم "العمل" من المنظور الإسلامي الذي سيتمُّ تناوله تالياً.

3. مقاصد القرآن الكريم وعِلَّة الوجود*

قد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنَّ كل إنسان لا بُدَّ أنْ يكون قد تساءل عن عِلَّة وجوده على وجه هذه البسيطة، عَلِم بذلك أم لم يعلم، وإذا قلنا أيضاً إنَّ الإنسان المسلم هو الوحيد من بين بني البشر الذي يستطيع أنْ يجيب إجابة دقيقة وواضحة عن التساؤل المشار إليه، وذلك استناداً إلى قول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ [الذاريات: 56-58]. ويعلم الإنسان المسلم أيضاً أنَّ الله تعالى أعدَّ

* تعتمد الدراسة في تناول هذه الجزئية -إلى حَدٍّ ما- على الفصل الخامس من كتاب العوران (العوران، 2014).

للأمر إعداداً حكيماً بالغاً؛ لكي يُحقِّق الإنسان المقصد الشمولي من العبادة المطلوبة، فقد خلق الله سبحانه الإنسان خَلْقاً خاصاً، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ [التين: 4]، ثمَّ أسند إليه تعالى مهمة خاصة ومُميَّزة، ألا وهي الخلافة في الأرض، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: 30]. وهكذا حمل الإنسان مسؤولية الأمانة ضمن الإطار العام لمفهوم "العبادة"، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [الأحزاب: 72]. ولكي يرتقي البشر بنجاح وفاعلية إلى مستوى مهمتهم الكبرى تلك؛ فقد جاء إعدادهم -منذ البداية- مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: 31]، ثمَّ وهب الله البشر جميعاً -على المستوى الفردي، أو المستوى الشخصي- جميع الوسائل المادية وغير المادية الضرورية لتحصيل العِلْم والمعرفة، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلَّذِى أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الملك: 23]؛ وذلك لكي يكون البشر قادرين على المحاكمة والاختيار واتخاذ القرارات التي تُفْضي إلى إنجاز المهمة، ثمَّ وهبهم تعالى -على مستوى الإمكانيات المادية- كل الموارد المادية الاقتصادية اللازمة للقيام بالمهمة، وأسبغ عليهم نِعَمه ظاهرة وباطنة، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ [لقمان: 20].

واستكمالاً لإعداد الإنسان الذي لا بُدَّ أنْ يواجه مفارق طرق كثيرة في سعيه نحو تحقيق مهمته؛ لأنَّ الأولويات الاجتماعية ليست دائماً محسومة بيسر وسهولة، فضلاً عن أنَّ الموارد المادية الموهوبة من الله تعالى تأتي في صيغتها الأوَّلية؛ ولكي يبذل الإنسان كل الجهود -بوصف ذلك جزءاً من مهمته- لتحديد الأولويات الاجتماعية، ووضع الموارد بالشكل المناسب للاستخدام بكفاءة وعدالة اجتماعية؛ تجنُّباً لهدر الموارد، أو تحويلها عن المسار الصحيح، أو كليهما؛ لكل ما ذُكِر وغيره فقد أوجب الله تعالى على ذاته العَلِيَّة قصد السبيل، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ

ٱلسَّبِيلِ ﴾ [النحل: 9]. ولهذا هيَّأ الله تعالى للبشر ما يُرشِدهم ويُوجِّههم ليرتقوا تماماً إلى مستوى المهمة المنوطة بهم من خلال الشرائع السماوية التي ختمها بالشريعة الغرّاء التي بُعِث بها خاتم الرُّسُل محمد ﷺ، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: 89]. ويُمكِن اختصار كل ما سبق في قوله تبارك وتعالى على لسان سيِّدنا موسى عليه السلام واصفاً ربَّ العِزَّة: ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ ﴾ [طه: 50]. وهكذا جاء إعداد الإنسان وتمكينه وتوجيهه لمهمته كاملاً مُتكامِلاً، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الأعراف: 10]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً ﴾ [الأحقاف: 26]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، وقوله عَزَّ من قائل: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۖ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ [الأنعام: 115].

وممّا لا شكَّ فيه أنَّ مهمة الخلافة في الأرض المُنبثِقة عن المهمة الكبرى (عبادة الله تعالى) تُضْفي على حياة الإنسان الدنيوية هدفاً ومعنىً مُتمثِّلَيْنِ في استعمار الأرض، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [هود: 61]، وفي العمل على الحفاظ على صلاح الأرض، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: 85]، ثمَّ في العمل على بنائها وتطويرها، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: 129]. ولهذا، فإنَّ تحقيق المقصد العام (أو عِلَّة الخَلْق) يتطلَّب تعزيز الحفاظ على الحياة الإنسانية من خلال بناء حضارة إنسانية تَتَّصِف بالعدالة الاجتماعية والكفاءة المادية، بما في ذلك تحقيق حياة كريمة (مادية، ومعنوية) تليق بإنسانية الإنسان، وهذا الأمر لا يتحقَّق بصورة تلقائية، وإنَّما يكون بالعمل الدؤوب والهادف.

إنَّ تحديد الخالق تبارك وتعالى للهدف العام من الخَلْق بوضوح تامٍّ لا لَبْس فيه يأتي -من وجهة نظر عملية- حسماً لأيِّ جدل حول الأمر، ودفعاً لأيِّ خلاف وتشتُّت في الجهود. ولكنَّ هذا هدف

عام، شأنه في ذلك شأن كل الأهداف العامة، يتأتّى تحقيقه عن طريق تحقيق أهداف مرحلية عديدة، يُعبِّر كلٌّ منها عن جانب أو معنىً من معاني العبادة المطلوبة، بما في ذلك النشاط الاقتصادي، الذي هو جزء لا يتجزَّأ من إجمالي النشاط الاجتماعي الـمُمارَس وظيفياً لتلبية الاحتياجات المادية وغير المادية اللازمة للحياة الإنسانية، بل تلك التي تُضْفي قدراً من الجمال والراحة أيضاً عليها. وإذا تحقَّقت جميع الأهداف المرحلية ضمن الضوابط والمعايير الـمُحدَّدة والـمُنبثِقة عن المنظومة القِيَمية والأخلاقية الإسلامية تحقَّق نتيجةً لذلك الهدف العام.

ومن المعلوم أنَّ كل نشاط يقوم به المرء يُمكِن أنْ يُصنَّف عبادةً إذا استوفى -بإجماع الآراء- شرطين، هما: أنْ يكون النشاط خالصاً لوجه الله تعالى، وأنْ يأتي ذلك النشاط مُتَّفِقاً مع الشريعة السمحة. وللتوضيح، سنَسوق المثال الآتي، ولله المثل الأعلى: عندما يتوجَّه الطالب إلى الجامعة للحصول على درجة جامعية ما، فإنَّه يتعيَّن عليه لتحقيق هذا الهدف العام أنْ يُحقِّق جميع الأهداف المرحلية الـمُؤدِّية إليه، مُمثَّلةً في دراسة عدد مُحدَّد من المواد الدراسية، والنجاح فيها جميعاً. وهذا بدوره يتطلَّب من الطالب النجاح في الغالبية العظمى من الامتحانات والنشاطات الـمُقرَّرة في كل مادة، والقيام أيضاً بالنشاطات الاجتماعية الـمُقرَّرة عليه بصفته طالباً جامعياً. فإذا تمَّ هذا كله ضمن المعايير الـمُحدَّدة التي تضعها المؤسسة الجامعية المعنية، فإنَّ الطالب يُحقِّق الهدف العام؛ أيْ ينال الدرجة العلمية المنشودة، بمعنى أنَّه يتخرَّج في الجامعة. ولكي يكون هذا كله ضمن إطار العبادة؛ فلا بُدَّ من استيفاء الشروط المذكورة أعلاه بهذا الخصوص.

4. مفردة "العمل" في القرآن الكريم

وردت مفردة "العمل" في الآيات القرآنية الكريمة باشتقاقات مُتعدِّدة، مثل: عَمَلَ، وعَمِلَ، وعَمَلِ، وعَمَلٌ، وعَمَلٍ، ويَعْمَلُ، واعْمَلُوا، ويَعْمَلُونَ، وتَعْمَلُونَ، وغير ذلك. وقد وردت مفردة "العمل" في القرآن الكريم في مواضع عديدة جداً، أحصينا بعضها (350 موضعاً)، مع يقيننا بوجود المزيد منها، اتفاقاً مع مَنْ أشار إلى ورودها في (371) موضعاً (النهيان، 2012). ومن ناحية أُخرى،

يُلاحَظ أنَّ صيغة "تَعْمَلُونَ" هي أكثر الصيغ تكراراً من غيرها؛ إذ وردت في (83) موضعاً، ثمَّ تلتها من حيث التكرار صيغة (عَمِلُوا) التي وردت في (73) موضعاً كما وردت الإشارة إلى ذلك في دراسات أُخرى (النهيان، 2012)، ثمَّ وردت صيغة (يَعْمَلُونَ) في (56) موضعاً.

ويُمكِن تلخيص استخدام الآيات الكريمة لمفردة "العمل" ضمن اشتقاقاتها الـمُتعدِّدة فيما يأتي:

أ. عموم المعنى يغلب على استخدام صيغ العمل المذكورة، أيْ إنَّ الحديث عن العمل جاء بشكل عام، بمعنى أنَّه أيُّ نشاط يقوم به الإنسان من دون تخصيص لطبيعة النشاط، أو من دون تحديد له في مجال دون غيره من مجالات الحياة الإنسانية الـمُتعدِّدة، أو من دون ربطه ببُعْد من أبعاد الظاهرة الاجتماعية. وحتّى عند تخصيص النشاط، مثل التقوى والظلم وغيرهما، فإنَّه يأتي بعموم المعنى، مصداقاً لمثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾ ﴾ [يونس: 61]، وقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: 97]، وقوله ﷻ: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفرقان: 23]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ ﴾ [إبراهيم: 42].

ب. إخبار الحقِّ -جَلَّ في علاه- وبصيغ مُتعدِّدة، أنَّه محيط إحاطة تامَّة بكل ما يعمله العاملون، واصفاً ذاته العَلِيَّة -جَلَّ في علاه- في هذه الحالة بأوصاف مُتعدِّدة، مثل: الخبير، والبصير، والعليم، وغير ذلك. وقد ورد ما ذكرْنا في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ ﴾ [البقرة: 149]، وقوله ﷻ: ﴿ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلْنَا ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٨﴾ ﴾ [التغابن: 8]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: 233]، وقوله عَزَّ من قائل: ﴿ * وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن

يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٢٨٣﴾ ﴾ [البقرة: 283]، وقوله سبحانه: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعۡمَلُونَ ﴿٩٨﴾ ﴾ [آل عمران: 98] وقوله جَلَّ في علاه: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِۖ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّاۖ إِنَّ رَبِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ ﴿٩٢﴾ ﴾ [هود: 92]، وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾ [البقرة: 96]. وتُبيِّن هذه الآيات الكريمة، إلىٰ جانب ذلك، كيف سيتبيَّن ما كانوا يعملون، في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النور: 24].

ت. إنباء الله ﷻ العاملين يوم الحساب بكل ما عملوا، كما جاء في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [المائدة: 105]، وقوله سبحانه: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ [(التوبة: 105]، وقوله عَزَّ من قائل: ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرۡجِعُهُمۡ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [الأنعام: 108]؛ فالله -تبارك وتعالىٰ- سيُحاسِب العاملين، ويجزيهم أجرهم وَفقاً لأعمالهم، كما تبيَّن في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [النحل: 93]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف: 129]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [النمل: 90]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ وَيَقُولُ ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [العنكبوت: 55]، وقوله جَلَّ في علاه: ﴿ وَمَا تُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الصافات: 39]، وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الواقعة: 24]، وقوله عَزَّ من قائل: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡۚ هَلۡ يُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ [الأعراف: 147].

ومن ناحية أُخرىٰ، فقد وردت صيغة "عَمِلُوا" علىٰ نحوٍ مُميَّز ولافت للانتباه من خلال ربطها بالإيمان في (51) موضعاً؛ إذ وردت هذه الصيغة معطوفةً علىٰ الفعل "آمنوا"، ومضافاً إليها

الصالحات، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥ ﴾ [البقرة: 25]، وقوله ﷻ: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ٥٠ ﴾ [الحج: 50]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا ٩٦ ﴾ [مريم: 96]، وقوله سبحانه: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٥٥ ﴾ [النور: 55]. ويتبيَّن من الآيات الكريمة أنَّ تقديم الإيمان على العمل يجعله شرطاً ضرورياً لقبول صلاح العمل، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ١١٠ ﴾ [الكهف: 110]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥ ﴾ [البينة: 5]. وخلافاً لذلك، لا قيمة للعمل في الدار الآخرة، وإنْ وُصِف بالصلاح، إذا افتقر إلى الإيمان؛ فمصيره الخسران والضياع، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ٢٣ ﴾ [الفرقان: 23]. وفضلاً عمّا سبق، فقد بيَّنت الآيات الكريمة -بشكل أو بآخر- الخير العظيم وغير الممنون الذي ينتظر أولئك الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

5. مفردات قرآنية ذات علاقة بالعمل

وردت مفردات قرآنية أُخرى تُعبِّر عن العمل بوصفه نشاطاً إنسانياً، مثل: الكسب، والسعي، وغير ذلك. وقد وردت مفردة "الكسب" باشتقاقات مُتعدِّدة؛ إذ يتبيَّن من معاني الآيات الكريمة، التي جاءت فيها إحدى صيغ مفردة "الكسب"، أنَّها ترتبط بكسب الحسنات أو السيِّئات، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ تِلۡكَ أُمَّةٞ قَدۡ خَلَتۡۖ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَلَكُم مَّا كَسَبۡتُمۡۖ وَلَا تُسۡـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٤١ ﴾ [البقرة: 141]، وقوله سبحانه: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ

مِن قَبْلِنَآ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ [البقرة: 286]. وقد وردت مفردة "الكسب" بمعنىٰ الكسب المادي في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾ ﴾ [النساء: 32]، وقوله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ﴾ [البقرة: 267]. فضلاً عن ذلك، وردت مفردة "السعي" في مواضع عِدَّة تعبيراً عن ممارسة نوع من النشاط الاجتماعي، مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [البقرة: 205]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ [النجم:39].

وتجدر الإشارة إلىٰ أنَّ المفردات المذكورة آنفاً لا تبدو لنا أنَّها تأتي بديلاً عن مفردة "العمل" أو رديفاً لها، وإنْ جاءت إحداها في حالة من حالاتها بمعنىٰ العمل، بدليل أنَّ استخدامات القرآن الكريم لتلك المفردات في التعبير عن العمل جاءت في حالات محدودة لا تُقارَن باستخدام مفردات أُخرىٰ، وتحديداً مفردة "العمل" التي استُخدِمت بصيغ مُتعدِّدة، وتكرَّرت كثيراً كما ورد آنفاً.

ومن جانب آخر، توجد مفردة أُخرىٰ ترتبط بالعمل، هي مفردة "الأجر" الذي يُعرَف غالباً بأنَّه ما يُقدَّم بدلاً أو عِوَضاً مادياً وخلافه لقاء عمل أو منفعة في هذه الحياة الدنيا. وكذلك "الأجر" الذي أعدَّه الله تعالىٰ لعباده الـمُؤمِنين في الآخرة. وقد وردت هذه المفردة بشكل ملحوظ في عدد من آيات القرآن الكريم؛ إذ جاءت في (57) موضعاً، وتحدَّثت بعض هذه الآيات عن الأجر العظيم وغير الـمُنقطِع الذي ينتظر الذين آمنوا واتقوا، في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ [التوبة: 22]، وقوله سبحانه: ﴿ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۖ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:179]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٦﴾ ﴾

[التين: 6]، وقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٤٠ ﴾ [النساء: 40]. في حين تحدَّثت آيات أُخرى عن أنَّ الله تعالى لا يُضيع أجر العاملين، والـمُؤمِنين، والـمُحسِنين، والـمُصلِحين في الدار الآخرة، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ١٧٠ ﴾ [الأعراف: 170]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [يوسف: 90].

ووردت أيضاً مفردة "الأجر" بالمعنى الـمُستخدَم في الحياة الدنيا، في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا ٧٧ ﴾ [الكهف: 77]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ٤١ ﴾ [الشعراء: 41]، وقوله سبحانه: ﴿ فَجَآءَتۡهُ إِحۡدَىٰهُمَا تَمۡشِي عَلَى ٱسۡتِحۡيَآءٖ قَالَتۡ إِنَّ أَبِي يَدۡعُوكَ لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ لَنَاۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيۡهِ ٱلۡقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفۡۖ نَجَوۡتَ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٥ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ٢٦ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ٢٧ ﴾ [القصص: 25-27]، وقوله ﷻ: ﴿ فَإِنۡ أَرۡضَعۡنَ لَكُمۡ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق: 6]. ووردت أيضاً بمعنى "المهر" في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الممتحنة: 10].

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ استخدام مفردة "الأجر" بمعنى الـمُقابِل أو العِوَض الذي يُدفَع دنيوياً لقاء عمل أو منفعة، لا يبدو أنَّه جاء -بالضرورة- للحديث عن العمل عموماً والعمل الاقتصادي خصوصاً، وإنِ ارتبط الحديث بنشاطات ذات علاقة بالاقتصاد، بقدر ما جاء -في اعتقادنا- لتبيان مشروعية التعامل بالأجر. فقد كان بإمكان الرجل الصالح -مثلاً- أنْ يقيم الجدار لقاء أجر في قوله تبارك وتعالى: ﴿ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا ﴾ [الكهف: 77]، وكذلك قبول فرعون دفع الأجر للسحرة في قوله تبارك وتعالى: ﴿ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ٤٢ ﴾ [الشعراء: 42]، وفي قوله تبارك وتعالى على لسان إحدى بنات نبي الله شعيب (كما هو مُتَّفَق عليه) عليه السلام: ﴿ إِنَّ

أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: 25]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ [القصص: 26]. وقال القرطبي في تفسيره للقول الأخير: إنَّ في ذلك دليل علىٰ أنَّ الإجارة كانت عندهم مشروعة معلومة، وهذا ما جاءت لتُؤكِّد عليه السُّنَّة النبوية الشريفة فيما أخرجه ابن ماجه بإسناده إلىٰ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: "أعطوا الأجير أجره قبل أنْ يجفَّ عرقه" (ابن ماجه، د.ت، حديث رقم2443). فضلاً عن ذلك، يُبيِّن لنا الحقُّ تبارك وتعالىٰ في قوله: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ [القصص: 26] الصفتين الأساسيتين اللتين يجب توافرهما في العامل، أيّاً كان موقعه أو صفته، وهما: القوَّة بمعنىٰ كل قدرة تؤدّي إلىٰ تحقيق أثر يُوافِق الشريعة، والأمانة بمعنىٰ كل واجب يُتطلَّب القيام به (أو عليه) بإحسان؛ أيْ بإتقان.

6. مفردات قرآنية للحَثِّ علىٰ العمل

ورد أيضاً الحديث عن العمل والحَثُّ عليه بشكل غير مباشر في القرآن الكريم من خلال استخدام مفردات أُخرىٰ، في مثل قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ [الملك: 15]، وقوله سبحانه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعْرُوشَٰتٖ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾ [الأنعام: 141]، وقوله ﷻ: ﴿ لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يس: 35]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَاۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [النحل: 14]، وقوله عَزَّ من قائل: ﴿رَبُّكُمُ ٱلَّذِي يُزْجِي لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِي ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾ ﴾ [الإسراء: 66]، وقوله جَلَّ وعلا: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الروم: 46]، وقوله جَلَّ في علاه: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الجاثية: 12]، وقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [الواقعة: 63-64]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ

يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [المزمل: 20]، وقوله ﷻ: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الجمعة: 10].

وممّا يتبيَّن من الآيات الكريمة السابقة، ومن مثيلاتها، أنَّ الله سبحانه لم يُكلِّف الإنسان ما لا يستطيع، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، وأنَّ من فضله -جَلَّ في علاه- أنْ مكَّن الإنسان من العيش بالضرب في الأرض؛ أيْ بالسعي والعمل في جميع أنحائها، بعدما جعل الله تعالى الأرض اليابسة والمحيطات والبحار قابلة للاستغلال والانتفاع منها، وممّا فيها من ثمار ونحو ذلك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن الجدير بالذكر أنَّ انتفاء تلك القابلية يعني استحالة الحياة على الأرض، ثمَّ استحالة تحقيق القصد من الخَلْق الوارد في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: 56].

7. مفهوم "العمل" من منظور إسلامي، وطبيعته

أ. العمل والعبادة

يُمكِننا القول إنَّ التكليف الإلهي للبشر يُختصَر في كل ما أمرهم الله تعالى القيام به أو نهاهم عنه، بكل ما لديهم من طاقة، وما أُتيح لهم من معرفة، وهو ما يتمثَّل في كل قول أو عمل أوجب الله تعالى على البشر القيام به مثل الأمر بالمعروف، أو نهاهم عنه مثل النهي عن الـمُنكَر، في سبيل تحقيق ما خُلِقوا حصراً من أجله؛ أيِ العبادة بمعناها الشمولي، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: 56]. وخلافاً لموقف الرأسمالية وغيرها، فإنَّ العمل بالنسبة إلى الإنسان المسلم هو الحياة، وإنَّ كل شيء في حياة الإنسان المسلم مُرتبِط بعمله، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ [الزلزلة: 7-8]. وفي العمل كذلك قوَّة المجتمعات؛ إذ عندما يعمل البشر معاً لا يزيدون رفاهيتهم المادية فحسب، بل يُكوِّنون مخزوناً معرفياً مُتراكِماً وضرورياً؛ لكي تعمل وَفقاً له الثقافات، وتُبْنى عليه الحضارات. وعندما يكون العمل صديقاً للبيئة، فإنَّ فوائده تتراكم من جيل إلى آخر. ولا شكَّ في أنَّ العمل يُحرِّر

طاقات البشر، ويصقل حِسَّ الإبداع فيهم والروح الإنسانية (الأُمم المتحدة، 2016، ص1)؛ على أنْ تتوافر للإنسان حرية العمل؛ إذ لا يُبدِع إلّا حُرّاً.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ فهم المقصود من العبادة يعني فهم مقاصد الدين الحنيف، التي تُقتصَر في الغالب خطأً -بقصد، أو من دون قصد- على مقاصد العبادات الشعائرية؛ فهذه، وإنْ كانت جزءاً أصيلاً من الدين، فإنَّها ليست كل الدين؛ إذ من المعلوم أنَّ الدين الإسلامي الذي هو نهج شامل ومُتكامِل للحياة يتشكَّل من العبادات الشعائرية، والعبادات التعاملية، والمنظومة الأخلاقية. ومن المعلوم أيضاً أنَّ العبادات الشعائرية إنَّما تتناول علاقة الإنسان الفرد بخالقه تبارك وتعالى؛ إذ تُمثِّل هذه العبادات المنظومة الروحية في المجتمع، في حين تتناول العبادات التعاملية علاقة الإنسان (فرداً، أو جماعة) بكل ما في محيطه من بشر، وحيوان، ونبات، ومادة. ويُنظَر إلى هذه العبادات بوصفها المسؤولة عن توطيد العلاقات الاجتماعية، وتجسيد المسؤولية الفردية والجماعية تجاه الآخر؛ ذلك لأنَّها تُمثِّل المنظومة القِيَمية التعاملية. وتحقيقاً للمسؤولية الاجتماعية، وجني ثمار الخير منها؛ فإنَّ العبادات الشعائرية والتعاملية، بما في ذلك التعامل مع الآخر، لا بُدَّ أنْ تأتي مُنسجِمة مع ما تدعو إليه المنظومة الأخلاقية الإسلامية، التي تدفع -بالضرورة- نحو السُّموِّ والرُّقيِّ في التعامل، ونحو احترام حقوق الآخر، وتُسهِّل من جانب آخر التعامل وتُيسِّره، وبخاصة في حالة الصفقات المادية التي تُقلِّل تكاليفها، وتُحقِّق أهدافها. وحسْبنا في هذا المقام أنْ نُذكِّر القارئ الكريم بما أخرجه الأمام أحمد بإسناده إلى أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إنَّما بُعِثت لأُتمِّم مكارم (وفي روايةٍ: صالح) الأخلاق" (الألباني، 1997، ص273).

ومن ناحية أُخرى، ومع أنَّ الله تعالى أعطى البشر حرية العمل من خلال حرية الاختيار والمحاكمة واتخاذ القرار، فإنَّه حمَّلهم -في الوقت نفسه- مسؤولية اختياراتهم وقراراتهم. ولهذا، فإنَّ البشر جميعاً -في ظِلِّ إطار الخلافة- في موقع المسؤولية أمام الله تعالى، والمساءلة من قِبَله تبارك وتعالى يوم الحساب. ومن ثَمَّ، فإنَّه يتعيَّن على البشر أنْ يعلموا أنَّ الله تبارك وتعالى مطلع على كل أعمالهم التي سيُخضِعها للجزاء؛ إمّا ثواباً وإمّا عقاباً، كلٌّ بحسب عمله الاجتماعي الفردي، متى شاء

سبحانه، سواء في هذه الحياة الدنيا، أو في الآخرة، أو في كلتيهما، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المدثر: 38]، وقوله ﷻ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: 7-8]، وقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286]، وقوله جَلَّ وعلا: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [النجم: 39-42]، وقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [الحجر: 92-93].[3]

ومن ناحية أُخرى، فإنَّ المساءلة المشار إليها لا تتمُّ عشوائياً من دون غاية أو قصد يُسوِّغها. وقد بيَّن الله تعالى لنا الحكمة من تلك المساءلة في مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عمران: 141-142].

ب. المفهوم الاجتماعي للعمل

إنَّ الحديث عن مفهوم "العمل" عموماً ينصبُّ، وإنْ لم يقتصر، على العمل المُرتبِط بالنشاطات الناجمة عن العبادات التعاملية التي تُمثِّل مشاركة الفرد الاجتماعية المباشرة، وهو ما يشار إليه هنا بالمفهوم الاجتماعي للعمل. والحقيقة أنَّ النشاطات الناجمة عن العبادات الشعائرية، وإنْ كانت عملاً بالمعنى الذهني والجسدي، فإنَّها تخرج عن ذلك المفهوم لاختلاف دور العبادات الوظيفي؛ إذ إنَّ الشعائرية منها ترتبط بعلاقة الإنسان بخالقه، وهي تُمثِّل مفهوماً روحياً للعمل خاصاً بالإنسان القائم به. وبعبارة أُخرى، فإنَّنا ننظر إلى مفهوم "العمل" -بوصفه مفهوماً

[3] من الجدير بالذكر أنَّ الإنسان يسعى خلال عمله للقيام بنشاطات مُعيَّنة تُميِّزه من أقرانه، ويتطلَّع -في الوقت نفسه- إلى اهتمام الإدارة بذلك؛ إمّا بمكافأته على عمله، وإمّا إبداء التقدير لِما قام به على أقل تقدير. وكلنا يعلم أنَّ الإدارات تُراقِب، بل تُعاقِب على الهفوات أكثر ممّا تُكافِئ على التميُّز والإبداع. وهذا قصور إداري يتطلَّب العمل على تجاوزه. والثابت أنَّ الله تعالى يجازي في الحالتين، مصداقاً لِما ورد في مثل قول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة:7-8]، وقوله ﷻ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: 46].

اجتماعياً- على أنَّه أحد أهمِّ المفاهيم الـمُرتبِطة بالنشاطات الاجتماعية التي يمارسها الناس لتوفير متطلَّبات البناء والعُمران الحضاري؛ إذ "بالعمل يتمكَّن الأفراد من كسب رزقهم والعيش في أمان اقتصادي، وبالعمل يُمكِن تحقيق النمو الاقتصادي الـمُنصِف، والحَدُّ من الفقر، وتعميم المساواة [العدالة] بين الجنسين. ومن العمل يستمدُّ الأفراد القدرة على المشاركة الكاملة في المجتمع، بحِسٍّ من الكرامة والقيمة الذاتية. والعمل يُسهِم في الخير العام، والعمل في رعاية الآخرين يُوطِّد التماسك الاجتماعي والتلاحم داخل الأُسَر والجماعات" (الأُمم المتحدة، 2016، ص1). ولذلك، فإنَّه لا بُدَّ لمفهوم "العمل" أنْ يستند -بالضرورة- أوَّلاً إلى الرؤية العامة للكون والحياة الـمُعتمَدة في المجتمع التي تُحدِّد عِلَّة الوجود وما يترتَّب عليها، ثمَّ يستند ثانياً إلى تصوُّر البناء المجتمعي، وكيفية عمل مُكوِّناته المؤسسية الـمُترتِّبة على الرؤية العامة للكون والحياة. وانطلاقاً ممّا سبق، وفضلاً عن تحديد مفهوم "العمل" كما ذكرْنا، يتحدَّد من هذين العاملين أيضاً فهمُنا لكلٍّ من البُعْد الزمني للعمل، وشمولية المفهوم للطبيعة الاجتماعية للعمل، والعمل بوصفه وسيلة لهدف، وبوصفه هدفاً في حَدِّ ذاته، كما سيأتي تالياً.

وبناءً على ما سبق، فإنَّه يُمكِننا تأكيد أنَّ مهمة الإنسان في إعمار الأرض إنَّما هي نشاط فكري وعملي يمارسه أبناء المجتمع المسلم في جميع مناحي الحياة، وعلى مختلف المستويات؛ أيْ إنَّ هذه المهمة تتطلَّب من المجتمع العمل على تفعيل جميع الأنظمة الـمُكوِّنة له في آنٍ معاً؛ لكي يقوم كل نظام بدوره الوظيفي، وأنْ يخدم -في الوقت نفسه- الأنظمة الأُخرى. وخلافاً لذلك، فإنَّ المهمة المذكورة آنفاً ستكون عَصِيَّة على التحقيق. على سبيل المثال، فإنَّ تفعيل النشاط الاقتصادي، وتحقيق المستوى المنشود من الكفاءة في الأداء، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتفعيل جميع القطاعات التي تُسانِد القطاع الاقتصادي، وتلتزم بمستوى عالٍ من الكفاءة في الأداء.

وبناءً على ذلك، يُمكِننا تأكيد أنَّ العمل الـمُصنَّف وظيفياً بالاقتصادي ليس كافياً -في حَدِّ ذاته- لتحقيق الدور المنوط بالنظام الاقتصادي؛ ذلك لأنَّ النشاط الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن أيِّ نشاط وظيفي اجتماعي، لا يمارس في فراغ، أو بمعزل عن بقية المؤسسات الاجتماعية. فالنشاطات الاجتماعية

عموماً، بما في ذلك الاقتصادية منها، تتفاعل تفاعلاً عضوياً مع بقية النشاطات القائمة في المجتمع، مُؤثِّرة ومُتأثِّرة بكل ما يدور حولها في ذلك المجتمع من نشاطات تمارس خارج دائرة النظام الاقتصادي، ولا تُصنِّفها الرأسمالية على أنَّها عمل اقتصادي. ولهذا، فإنَّنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنَّ النشاط الإنساني غير الاقتصادي، الذي لا يندرج تحت المفهوم الرأسمالي للعمل الاقتصادي، لا مندوحة عنه -من وجهة نظر اجتماعية- لتحقيق النشاط الاقتصادي؛ نظراً إلى دوره الاجتماعي المنشود.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتحدَّث الدول عادةً عن الحاجة إلى استحداث نافذة استثمارية واحدة، بمعنى إيجاد مكان واحد فقط يتواصل معه الـمُستثمِر لإنهاء جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروعه الاستثماري، والبَدْء بممارسة نشاطه الاقتصادي في دولة ما. ويأتي هذا تجنُّباً لِـما تسير عليه الأمور عادةً؛ إذ يضطرُّ الـمُستثمِر إلى التعامل مع العديد من الدوائر الحكومية، ويواجه العديد من الإجراءات الـمُملَّة والـمُكرَّرة كثيراً في بعض الأحيان، والتي رُبَّما تكون أيضاً غير ضرورية، إضافةً إلى الانتظار مُدَّة طويلة، وغير ذلك ممّا يوصَف بالعمل المكتبي العام الـمُحبِط للمُستثمِر والاستثمار في آنٍ معاً، فضلاً عن إمكانية تعرُّض الـمُستثمِر للابتزاز.

ومن المعلوم يقيناً كذلك أنَّ القيام بأيِّ نشاط اقتصادي يتطلَّب تمتُّع المجتمع بالأمن، مع أنَّ هذا لا يُعَدُّ نشاطاً اقتصادياً؛ إذ خلافاً لذلك لا يُمكِن لأيِّ كان ممارسة أيِّ نشاط اقتصادي. ويُدلِّل ما ذكرْنا بما يكفي على أنَّ النشاطات ذات العلاقة المباشرة بالشأن الاقتصادي -على أهميتها- لا تستطيع وحدها تفعيل كامل النشاط الاقتصادي. وإنْ تحقَّق ذلك، فإنَّه سيأتي على مستوى مُتدنٍّ من الأداء. ومن المعلوم يقيناً أيضاً أنَّ التربية الصالحة التي تقوم بها العائلة والمؤسسات الأُخرى ذات العلاقة لا تُعَدُّ عملاً، وَفقاً للرأسمالية؛ لأنَّها نشاط، وإنْ كان مُوجَّهاً إلى الإنتاج الخدمي، فإنَّه يقع خارج دائرة السوق، بمعنى أنَّه غير مدفوع الأجر. ومع هذا، فلا مندوحة للمجتمع عن القيام بهذا النشاط إذا رغب في بناء يد عاملة سوية وصالحة؛ لكي تكون قادرة على تحقيق الإنتاجية الاقتصادية المنشودة. وغني عن القول إنَّ جميع الأعمال المنـزلية، وعلى رأسها تلك التي تقوم بها المرأة، وإنْ كانت لا

تُصنِّفها الرأسمالية عملاً، فإنَّه لا بُدَّ من القيام بها؛ لدورها الأساسي في البناء السليم للعائلة، ومن وراء ذلك المجتمع برُمَّته، بل جميع الأجيال القادمة.[4]

[4] إنَّ الدعوة التي يحمل لواءها المؤسسات الرأسمالية العالمية، ومَنْ يسير معها أو خلفها، بقصد أو من دونه، من أبناء جلدتنا بخصوص عمل المرأة تارة تحت عنوان التمدُّن وعنوان احترام حقوق المرأة، وتارة تحت عنوان المساواة بين النوع وعنوان منافسة المرأة للرجل، وتارة تحت عنوان تمكين المرأة؛ هذه الدعوة عنوانها الحقيقي -في اعتقادنا- يُركِّز على تحويل العائلات إلى مُستهلكين يعتمدون كُلِّيةً على السوق لتلبية جميع حاجاتهم، بما في ذلك الحاجات التي اعتادوا تلبيتها داخل المنـزل ثقافياً وتقليدياً بهدف خدمة الرأسماليين، من خلال القضاء الكامل على الاقتصاد المنـزلي. وهذا ما أكَّده التوسُّع الهائل في قطاع الخدمات على المستوى المحلي والمستوى العالمي. ويرتبط ذلك ابتداءً بالإبداع الرأسمالي الذي أوجد شخصية اجتماعية عجيبة اسمها الـمُستهلِك، ثمَّ أوجد مجتمع الاستهلاك الذي نعيش في كنفه. ولكي تكتمل الدائرة؛ جاء الإلزام بما يُسمّى حرية التجارة الخارجية، وكل هذا في إطار الرَّدِّ -ولو جزئياً- على نظرية الإمبريالية الماركسية التي تقول بعدم قدرة الرأسمالية على النمو المستمر اعتماداً على قواها الداخلية؛ ما يدعوها إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية. ومن المعلوم أنَّ نسبة مُرتفِعة من العائلات -على المستوى العالمي- ما كان لها العيش على الفُتات الذي تحصل عليه في صورة أجور من دون الاعتماد على نشاطاتها الاقتصادية المنـزلية، بما في ذلك ما يُعرَف عادةً بالمؤونة، وعدم الاعتماد على سوق الخدمات تحديداً. إنَّ الدعوة المشار إليها تُمثِّل الهيمنة الكاملة للسوق على المجتمع؛ لأنَّها تنطلق فعلياً من دوافع مادية، ظاهرها كلمة حقٍّ يراد بها باطل عندما يُطالِب بعض الاقتصاديين باستغلال "كامل" طاقات المرأة؛ ما يتطلَّب -بالضرورة- إنهاء دور المرأة بوصفها أُمّاً ورَبَّة منـزل، وهو ما لا غنى عنه لأيِّ مجتمع، ولا بديل له بالـمُطلَق. وإذا علمْنا أنَّ السوق لا هدف لها إلّا تحقيق الربح، فلنا أنْ نتخيَّل طبيعة المجتمع الذي تكون فيه السوق هي الـمُوجِّه الفعلي له. والمفارقة العجيبة تكمن في الحَلِّ السوقي السحري الـمُقدَّم بديلاً لغياب الأُمِّ العاملة عن تدبير منـزلها وتربية أطفالها، والـمُتمثِّل في ظاهرة استخدام عاملات المنازل، التي أخذت تتوسَّع في المجتمعات عامة، بما في ذلك العربية منها، كالنار في الهشيم، والتي يرى فيها دعاة التقدُّم والتحضُّر حَلّاً (!) لعمل المرأة. وهنا لا بُدَّ لنا من أنْ نسأل أولئك المنادين بتلك الحلول في حال مقارنة الفوائد والتكاليف الناجمة عن إحلال عاملات المنازل محلَّ الأُمَّهات: هل ستكون النتيجة -تربوياً، واقتصادياً، واجتماعياً، بل وأخلاقياً- في مصلحة الاقتصاد الوطني والمجتمع بأَسْره أم في مصلحة الرأسماليين أيّاً كانوا فحسب؟ وهل ما ستحصل عليه الأُمُّ العاملة من أجر يفي بتكاليف عاملة المنـزل؟ وهل يُمكِن أنْ تحلَّ العاملة محلَّ الأُمِّ؟ وكيف يَصِحُّ هذا؟ وفي حالٍ كهذه، هل سيظلُّ شيء يُميِّز الأُمَّ من غيرها؟ بل، هل سيظلُّ شيء يدعو إلى تسميتها أُمّاً؟ ولماذا يتعيَّن علينا إذن أنْ نُسمِّيها كذلك؟

يجب -بالقطع- ألّا يُفهَم ممّا نقول إنَّه دعوة إلى عدم عمل المرأة؛ فنحن لا نُعارِضه من حيث المبدأ، لكنَّنا ندعو إلى تناول الأمر انطلاقاً من نظرة مجتمعية شمولية، آخذين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعائلة بالاعتبار، بما في ذلك البطالة والعنوسة بين الشباب من الجنسين، وما يترتَّب على ذلك من سلبيات اجتماعية، بل حتّى أخلاقية. ولا شكَّ في أنَّ الحُكْم على عمل المرأة يتطلَّب النظر إلى كل حالة في سياقها، وَفقاً للظروف العائلية وأعمار النشء، من دون ربط ذلك جزافاً بالتنمية البشرية، أو= =بالتركيز

ومن الجدير بالذكر أنَّ منظمة العمل الدولية تربط -بشكل يدعو إلى التساؤل- بين عدم استغلال كامل طاقة المرأة من ناحية وضياع ما تُسمّيه الفرص الـمُهِمَّة للتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، بل إنَّ المنظمة أضافت عبارة مُبهَمة، قالت فيها: "إنَّ التقدُّم الوظيفي للمرأة في القطاع الخاص ليس مُجرَّد خيار شخصي، ولكنْ أيضاً خيار سياسي إلى حدٍّ كبير، وحتمية تجارية من شأنها زيادة القيمة الاقتصادية والاجتماعية" (الأُمم المتحدة، 2016، ص36). وعموماً، تكمن المشكلة في قبول المفهوم الرأسمالي للعمل، والتعامل معه على أساس أنَّه يربط -بشكل أو بآخر- بين القيمة والأهمية الاجتماعية للفرد وبين كونه يعمل لقاء أجر من عدمه، ويُقلِّل -في الوقت نفسه- من أهمية أيِّ عمل يخرج عن المفهوم الرأسمالي السوقي للعمل، ولكنَّ هذا هو شأن الرأسمالية دون غيرها.

ت. طبيعة العمل من المنظور الإسلامي

من المعلوم أنَّ النشاطات الاجتماعية التعاملية تُصنَّف من حيث طبيعة العمل المطلوب -من وجهة نظر إسلامية- إلى عمل صالح، وآخر غير صالح. ويُمكِن تحديد الصلاح من عدمه بيسر وسهولة؛ إذ يُعَدُّ العمل الصالح كل نشاط تعاملي خالصاً لوجه الله تعالى، ولا تصاحبه مخالفة

على نسبة مشاركة المرأة في العمل، كأنَّ ارتفاع تلك النسبة أو انخفاضها هو دليل على التقدُّم أو التأخُّر من أيِّ نوع. ومن الجدير بالذكر أنَّ الدعوة الصريحة غالباً إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل تأتي من مُنطلَق أنَّها تُحقِّق نتائج اقتصادية، مُمثَّلةً في نموٍّ اقتصادي مُرتفِع، وليس بعدالة توزيع الدخل؛ أيْ إنَّ الهدف الحقيقي من وراء تلك الدعوة هو هدف اقتصادي رأسمالي، يأتي على حساب تكاليف اجتماعية كبيرة. ولهذا يجب أنْ يُنظَر إلى العمل المأجور وغير المأجور، بما في ذلك العمل المنـزلي للمرأة، على قَدم المساواة، وأنْ يحظى الأخير بكل الاحترام والتقدير، وأنْ يُدرِك الجميع أنَّه ليس من حقِّ أحد أنْ يتدخَّل في حرية اختيار المرأة للعمل من عدمه تحت أيَّة ذريعة؛ إذ يجب أنْ يُحتفى بالدور الذي تؤدّيه المرأة، سواء كانت عاملة بأجر أو عاملة من دون أجر؛ لأنَّ عملها المنـزلي أساسي لبناء المجتمع الذي لا يُشكِّل الاقتصاد إلّا جزءاً يسيراً منه. يُذكَر أنَّ الحديث هنا يدور عن عمل المرأة في المدن؛ إذ إنَّ المشاركة الفاعلة للمرأة في الريف أمر تعرفه البشرية، وتُمارِسه، وتُقدِّره من قبل أنْ تظهر الرأسمالية والحداثة والليبرالية إلى حيِّز الوجود. ونعلم -من المنظور الإسلامي، والدور الوظيفي الاجتماعي للمرأة، وانسجاماً مع مفهوم "العمل الإسلامي"- أنَّ المرأة دائمة العمل، ولكنْ يتعيَّن عليها وَفقاً لظروفها الخاصة، وما يُمكِن أنْ تُقدِّمه للمجتمع، أنْ تُوازِن بين خدمة المجتمع بعملها في وظيفة مُعيَّنة خارج المنـزل وخدمة المجتمع بدورها المنـزلي التدبيري والتربوي. بيد أنَّ الذين ينطلقون من مُنطلَق رأسمالي لا يرون المرأة عاملة إلّا إذا كانت تعمل لقاء أجر؛ لأنَّ هذا هو الفهم الرأسمالي للموضوع.

للقواعد الشرعية، بل يثاب عليه القائم به. وهذا ما يُبيِّن -بشكل لا لَبْس فيه- أنَّ العمل الذي يريد الإسلام من الإنسان الـمُؤمِن الانخراط فيه هو عمل الصالحات، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضۡلِهِۦۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡتَنكَفُواْ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ فَيُعَذِّبُهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ١٧٣ ﴾ [النساء: 173]، وقوله ﷻ: ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا ١٢٤ ﴾ [النساء:124].

وبالرغم من هذا، ومن مُنطلَق التعامل مع البشر على حالهم لا كما يجب أنْ يكونوا عليه، فإنَّ اجمالي عمل الإنسان في الحياة الدنيا يتوزَّع -من حيث المبدأ- بين الصلاح وعدمه. ورُبَّما يكون هذا ما دفع بابن تيمية (ابن تيمية، 2004، ص155-156) رحمه الله إلى تصنيف الناس سلوكياً في ثلاث فئات، تَتَّفِق كل واحدة منها مع نوع من أنواع طبيعة النفس البشرية التي ورد ذكرها في كتاب الله تعالى: النفس الأَمّارة، والنفس الـمُطمئِنة، والنفس اللوّامة. وهؤلاء على التوالي هم: "قوم لا يقومون إلّا في أهواء نفوسهم"، و"قوم يقومون قومة ديانة صحيحة"، و"قوم يجتمع فيهم هذا وهذا، وهم غالب الـمُؤمِنين؛ فمَنْ فيه دين وله شهوة، تجتمع في قلوبهم إرادة الطاعة وإرادة المعصية، ورُبَّما غلب هذا تارة وهذا تارة."

ومن جانب آخر، وانطلاقاً من العلاقة العضوية بين القطاعات الاجتماعية الـمُمثِّلة لمناحي الحياة الـمُتعدِّدة، فإنَّه ليس من الحكمة -من حيث المبدأ- تصنيف العمل عموماً إلى عمل مُهِمٍّ وآخر غير مُهِمٍّ؛ إذ يتمتَّع كل عمل صالح بقدرٍ ما من الأهمية، كَبُرَ ذلك أو صَغُرَ. ومن ثَمَّ، فهي أعمال -بالضرورة- أساسية، ولا مندوحة عنها، وإنْ تفاوتت في درجة أهميتها؛ ذلك لأنَّ تحقيق إعمار الأرض يتوقَّف على القيام بجميع الأعمال (صغيرها، وكبيرها) كما أشرْنا سابقاً. وغني عن القول أيضاً إنَّ النشاطات الاجتماعية يُمكِن أنْ تُصنَّف وظيفياً -في حال كونها عملاً مباشراً- في مجال بعينه، مثل العمل في الاقتصاد. وهذا التصنيف هو ما يجعل بعض الاقتصاديين يَصِفُ مثل هذه النشاطات بالعمل الاقتصادي، ولكنَّنا نعلم أنَّ هذا العمل لا يستطيع وحده -كما أسلفْنا- تحقيق كامل الدور الوظيفي المنوط بالنشاط الاقتصادي تجاه تحقيق المهمة البشرية من دون البناء

على العمل غير المباشر الذي يحصل عليه النظام الاقتصادي من الأنظمة الاجتماعية الأُخرى عن طريق الترابط العضوي المشار إليه. وبعبارة أُخرى، يوجد مفهوم عام للعمل -من منظور إسلامي- تنبثق عنه مفاهيم جزئية للعمل مبنية على أُسس وظيفية لا تناقض بينها. ولهذا، فإنَّه لا مانع من التعامل مع المفاهيم الجزئية شرط ألّا يحلَّ المفهوم الجزئي محلَّ المفهوم العام، وأنْ ينصرف المفهوم الجزئي إلى البُعْد الاجتماعي الذي ينتمي إليه من الظاهرة الاجتماعية، كأنْ يقال: العمل الاقتصادي.

ث. مدى تطبيق المفهوم الإسلامي للعمل

بناءً على ما سبق، يُمكِن القول إنَّ مفهوم "العمل" عموماً والعمل الاقتصادي خصوصاً في الإسلام أوسع بكثير من ذاك الذي تنادي به الرأسمالية؛ إذ ترى أنَّ العمل يتمثَّل فقط في النشاط مدفوع الأجر بشرياً، الذي يرتبط وظيفياً بالنشاط الاقتصادي مباشرة. ومن الجدير بالذكر أنَّ مفهوم "العمل" في الإسلام -من وجهة نظرنا- ليس هو المفهوم الأوسع على الإطلاق فحسب، بل إنَّه المفهوم الذي يتضمَّن كل نشاط تعاملي يرقى إلى مرتبة العبادة؛ أيْ كل عمل صالح بِغَضِّ النظر عن حجمه، وعن كونه مدفوع الأجر بشرياً أم لا. وهذا يعني أنَّ العمل هو كل نشاط ذهني أو جسدي يرضى عنه رَبُّنا تبارك وتعالى، ويُثاب عليه كلُّ مَنْ يقوم به بلا استثناء، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ [النحل: 97]، وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة: 62].

وبعبارة أُخرى، فإنَّ مفهوم "العمل" من وجهة نظر إسلامية، استناداً إلى الآيات القرآنية الكريمة ذات العلاقة، يرتبط بكامل النشاط التعاملي (العمل الصالح المباشر، والعمل الصالح غير المباشر) المُتعلِّق بنشاط وظيفي اجتماعي مُعيَّن، والمُرتبِط باستعمار الأرض وتطويرها، وبناء حضارة تخدم الإنسان لا حضارة يخدمها الإنسان. وباختصار، يُمثِّل العمل كامل النشاط الاجتماعي

الـمُتعلِّق بتحقيق العبادة التي خُلِقنا حصراً للقيام بها، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات: 56]، عِلْماً بأنَّ العمل الصالح، الذي قد يكون مدفوع الأجر دنيوياً، وقد لا يكون كذلك، هو عمل يُثاب عليه فاعله دائماً من الله ﷻ في الدنيا، أو في الآخرة، أو في هذه وتلك معاً، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الكهف: 30].

وهكذا يتبيَّن لنا أنَّ المفهوم الإسلامي للعمل الاجتماعي لا يتحدَّد وَفقاً للمعايير السوقية، وإنَّما تَحْكمه النظرة الكُلِّية للكون والحياة والمعايير الاجتماعية؛ ذلك لأنَّ السوق –من وجهة نظر إسلامية، وخلافاً لِـما تراه الرأسمالية– لا تعدو كونها واحدة من المؤسسات الاجتماعية التي يتكوَّن منها النظام الاقتصادي، وتخضع للمعايير الاجتماعية الكُلِّية، شأنها في ذلك شأن بقية المؤسسات الاجتماعية، ولأنَّه لا يوجد ما يُميِّز السوق من بقية المؤسسات الاجتماعية سوىٰ الهالة التي تُضْفيها عليها الرأسمالية الـمُتحرِّرة بل قل: الـمُنفلِتة.

وبعبارة أُخرىٰ، فإنَّ المفهوم الإسلامي للعمل لا يرتبط بمفهوم "الأجر المادي"، وإنَّما يرتبط بالهدف النهائي الذي يسعىٰ الإنسان لتحقيقه. أجل، توجد أهداف مرحلية، ولكنْ يوجد هدف نهائي واحد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم آخر، ألا وهو مفهوم "النجاح" من المنظور الإسلامي. وغني عن الذكر أنَّ الإنسان المسلم يعلم أنَّه سيُحاسَب، وتحديداً عن أعماله، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالىٰ: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الحجر: 92–93]، ويعلم أيضاً أنَّه سيُوفّىٰ أجره يوم القيامة، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالىٰ: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ﴾ [آل عمران: 185].

8. البُعْد الزمني للعمل

إنَّ البُعْد الزمني للعمل، وَفقاً لَمَنْ يأخذ بالرأسمالية ذات الرؤية الثنائية للكون والحياة، ينحصر في بُعْد الحياة الدنيا. أمّا البُعْد الزمني للعمل، وَفقاً لَمَنْ يأخذ بالرؤية ثلاثية الأبعاد للكون والحياة مثل الإسلام، فيمتدُّ إلى ما بعد الحياة الدنيا، وهذا ما يعطي المصلحة الخاصة أمداً أبدياً. وحسْبنا أيضاً أنْ نتذكَّر الحديث النبوي الذي قيل عنه أنَّه رُبع الإسلام، وقال فيه ﷺ: "لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ" (البخاري، 2012، ص13)؛ إذ إنَّه يربط نتائج السعي لتحقيق المصلحة الخاصة عملياً بتحقيق المصلحة العامة. ولهذا يجد الـمُتدبِّر للقرآن الكريم أنَّه يزخر بالعديد من الآيات الكريمة التي تُبيِّن تجاوز العمل الإنساني البُعْدَ الزمني للحياة الدنيا، انسجاماً مع نظرة الإسلام إلى الحياة الدنيا، الذي يَعُدُّها مُجرَّد مرحلة لبلوغ الهدف النهائي؛ أي الدار الآخرة، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ [العنكبوت:64]. وحسْبنا أنْ نعلم أنَّنا سنُحاسَب يوم القيامة عن كل ما فعلناه في الحياة الدنيا كما تُبيِّن ذلك صحائف أعمالنا، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ [الكهف: 49]. وفي مقام آخر، يُحدِّثنا رَبُّ العِزَّة عمَّن يعتقدون بحُسْن عملهم في الحياة الدنيا، ليتبيَّن أنَّهم أكثر خسارة يوم القيامة؛ لضلال سعيهم الناجم عن كفرهم، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا ﴿١٠٦﴾ ﴾ [الكهف: 103-106].

ومع أنَّ الحياة الدنيا مَمرٌّ لا مُستقَرٌّ، وأنَّ الهدف النهائي هو الدار الآخرة، فإنَّ الإسلام لا يطلب من الإنسان أنْ يزهد تماماً في الدنيا، وإنَّما يطلب منه أنْ يجعلها طريقاً فعّالاً لآخرته؛ إذ يقول الحقُّ تبارك وتعالى على لسان قوم قارون: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [القصص: 77].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الناظر في هذه الآية الكريمة يُلاحِظ أنَّها استخدمت عموم اللفظ، مثل قول: ﴿ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ﴾، و﴿ نَصِيبَكَ ﴾؛ ما يعني أنَّه يُمكِن تفسيرها بطرائق عِدَّة من دون وجود أيِّ تعارض. فالله سبحانه وتعالى آتانا ما لا يُحصى من النِّعَم، ومن ذلك: القدرة الجسدية، والقدرة الذهنية، والنشاط الـمُترتِّب عليهما؛ أي العمل الذي يُمكِن توظيفه في هذه الحياة الدنيا لجني ثماره في الحياة الدنيا وفي الآخرة. وهذه الأخيرة تُمثِّل امتداد البُعْد الزمني للعمل. ولتعرُّف مدى أهمية العمل الصالح، فما علينا إلّا أنْ نتدبَّر قول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ١٠٠ ﴾ [المؤمنون: 99-100]. فالإنسان النادم على ما فرَّط في حقِّ الله، وفي حقِّ نفسه، يطلب من رَبِّه أنْ يعيده إلى الحياة الدنيا لفعل شيء واحد، لا ثانيَ له، ألا وهو العمل الصالح؛ إذ تأكَّد عنده حينئذٍ أنَّ البُعْد الزمني للعمل يتعدّى الأُفق الدنيوي.

وحسْبنا ما أوردنا من الآيات الكريمة المذكورة التي تُبيِّن -من منظور إسلامي- أنَّ عمل ابن آدم لا ينقطع كله بعد رحيله عن الحياة الدنيا، وإنَّما يستمرُّ بعضه، ويُثاب عليه في الدار الآخرة، وهذا ما يؤدّي إلى عقلانية أسمى وأرقى من العقلانية الرأسمالية (Chapra, 1996).

وهذا ما تُؤكِّده لنا أيضاً السُّنَّة النبوية الشريفة؛ فإنَّ أثر العمل -من وجهة نظر إسلامية- لا يرتبط بالحياة الدنيوية فحسب (أيْ بالـمُدَّة الزمنية التي يعيشها الإنسان)، بل يمتدُّ إلى ما بعد ذلك؛ إذ إنَّ عمل الإنسان لا ينقطع بالكُلِّية عند موته، كما هو الحال في الفكر الغربي مثل الرأسمالية، وإنَّما ينقطع جزئياً، كما يتبيَّن لنا -مثلاً- فيما أخرجه مسلم بإسناده إلى أبي هريرة ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاث: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ" (مسلم، 2006، ص1631). فضلاً عمّا ذكرْنا، لا بُدَّ لنا من التوقُّف للإشارة إلى ما يأتي:

- إنَّ ما تناوله هذا الحديث الشريف يُمثِّل قضايا بالغة الأهمية لأيِّ مجتمع، كيف لا وقد اختيرت دون غيرها مِنْ قِبَل مَنْ لا ينطق عن الهوى، إنْ هو إلّا وحي يوحى ﷺ كما ورد في سورة

النجم؟ ولا يسعُنا هنا إلّا القول، وإنْ باختصار لضيق المقام، إنَّ الصدقة الجارية التي تُمثِّل شكلاً من أشكال التكافل الاجتماعي، والعِلْم الذي لا يستطيع أيُّ مجتمع العيش من دونه، والتربية السليمة للأولاد (ذكوراً، وإناثاً) التي تُعَدُّ الأساس لبناء الأُسرة الصالحة ثمَّ المجتمع الصالح؛ كلُّها تُمثِّل أعمالاً لا تَخْفى أهميتها الاجتماعية على وجه العموم، ولا تَخْفى أهميتها الاقتصادية على وجه الخصوص لأيِّ مجتمع.

– وتأكيداً لأهمية تلك القضايا، ورغبةً في تحقيقها؛ فقد جاء الحَضُّ على القيام بها من قِبَل الرسول الكريم ﷺ، وإنْ بصيغة غير مباشرة، من خلال الحديث عن استمرارية العمل والثواب في الحالات المذكورة آنفاً لَمَنْ يقوم بذلك إلى أنْ تقوم الساعة.

9. العمل بوصفه وسيلة لهدف، وبوصفه هدفاً في حدِّ ذاته

أوضحنا سابقاً أنَّ الموقف الرأسمالي ينظر إلى العمل بوصفه مُجرَّد وسيلة لهدف، وأنَّه ليس هدفاً في حَدِّ ذاته؛ لأنَّه لا يحمل قيمة ذاتية؛ إذ يُعتقَد أنَّ الإنسان كاره للعمل –من حيث المبدأ– للأسباب المذكورة آنفاً. ولهذا يُنظَر إلى العمل على أنَّه بلا منفعة، بل على أساس أنَّه عديم الفائدة (Spencer, 2003). ومن ثَمَّ، فقد يتبادر إلى الذهن سؤلان مُهِمّان، هما: ما موقف الإسلام من العمل؟ هل يَعُدُّ الإسلام العمل وسيلة لهدف، أم هدفاً في حَدِّ ذاته، أم كليهما معاً؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، فلنتذكَّر أنَّنا خُلِقنا حصراً لعبادة الله ﷻ. قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الذاريات:56]. وهذه العبادة هي عمل، ونحن محاسبون في الآخرة عن شيء واحد، ألا وهو أعمالنا، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [الحجر:92–93]. وقد انبثق عن هذه المهمة الكبرى مهمة أُخرى، هي الخلافة في الأرض. وكلتا المهمتين تُضْفيان على حياة الإنسان الدنيوية هدفاً ومعنىً مُتمثِّلَيْنِ في استعمار الأرض –على نحوِ ما ذكرْنا– وهو ما لا يتحقَّق تلقائياً، وإنَّما يكون عن طريق العمل. وبهذا المعنى، فإنَّ العمل هو وسيلة لهدف؛ إذ إنَّه السبيل إلى إعمار الأرض، الذي هو بدوره السبيل إلى عبادة الله تعالى. ومن ثَمَّ، فإنَّ كل

النشاط البشري الاجتماعي التعاملي (أيْ كل الأنواع الوظيفية للعمل الـمُوجَّهة نحو إعمار الأرض، بما في ذلك ما يُعَدُّ مصدراً للرزق) هو وسيلة لهدف.

ولكنْ، يوجد من الأعمال الـمُوجَّهة إلى إعمار الأرض ما يخرج عن كونه وسيلة لهدف، مُشكِّلاً هدفاً في حَدِّ ذاته. وهذا يتبيَّن ممّا جاء في السُّنَّة النبوية الشريفة، وأخرجه -مثلاً- الإمام البخاري بإسناده إلى أنس بن مالك -رضي الله عنهما- أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ، فَإِنِ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا فَلْيَغْرِسْهَا" (الألباني، 1997، ص2463). وهذه دعوة صريحة وواضحة من الرسول الكريم ﷺ إلى كل فرد منّا بعدم التوقُّف عن العمل الـمُنتِج طالما كان ذلك مُمكِناً، وبِغَضِّ النظر عن إمكانية استفادة الفاعل منه من عدمها. ولا غرابة في أنْ يدعونا الرسول الكريم ﷺ إلى القيام بأمر كهذا، حتّى عند قيام أشراط الساعة التي تعني قرب يوم القيامة، ثمَّ نهاية الكون والحياة الدنيا؛ وذلك لأنَّ الرؤية الإسلامية تنظر إلى العمل على أنَّه قيمة في حَدِّ ذاته؛ لذا يجب القيام به بِغَضِّ النظر عن توقُّع مردود دنيوي للقائم به من عدمه.

إنَّ النظر إلى العمل بوصفه قيمة إنسانية عُليا -من منظور إسلامي- أمر لا يختلف عليه اثنان؛ إذ تتجلّى قيمة الإنسان ذاته من خلال ما يُقدِّم من عمل خدمةً للآخر الذي قد يعرفه أو لا يعرفه. ولهذا وهب الله الإنسان القدرة العقلية التي يتعيَّن عليه أنْ يُطوِّرها ويُوظِّفها في خدمة المجتمع، بل في خدمة البشرية جمعاء. والعمل بهذا المعنى، وإنْ كان ظاهرياً وسيلة لهدف، فإنَّه يخرج عن معنى المصلحة الفردية؛ فقد يكون مُوجَّهاً إلى خدمة الآخر في المجتمع أو في الإنسانية عامة.

ومن ناحية أُخرى، فإنَّ الإنسان المسلم مُطالَب ببلوغ مستوى الإحسان في كل ما يفعله، مصداقاً لقول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠ ﴾ [النحل: 90]، وامتثالاً لِما رُوِي عن أُمِّ الـمُؤمِنين السيِّدة عائشة -رضي الله عنها- أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إِنَّ اللهَ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ" (الألباني، 1988، 1880). والـمُلاحَظ هنا أنَّ قوله ﷺ "عَمَلاً" يعني مُطلَق العمل،

وهذا في حَدِّ ذاته تعبير عن أهمية العمل لذات العمل، بل إنَّ هذا هو ما يذهب إليه القرآن الكريم بوصفه مصدراً رئيساً للتشريع؛ إذ لا يتمُّ فيه تناول الموضوعات بشكل مُفصَّل. والإتقان المذكور في هذا الحديث الشريف هو الإحسان؛ فقد رُوِي عن شداد بن أوس أنَّ رسول الله ﷺ قال: "إِنَّ اللهَ ﷻ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّنَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ" (مسلم، 2006، ص1955).

10. العمل بوصفه مفهوماً اقتصادياً من منظور إسلامي

انسجاماً مع الرؤية الإسلامية للبناء المجتمعي، وانطلاقاً من أنَّ النشاط الاقتصادي -خلافاً لِما يراه بعض الاقتصاديين- هو جزء لا يتجزَّأ من الظاهرة الاجتماعية؛ إذ يأتي الحديث عن المفهوم الاقتصادي للعمل من باب وظيفي فقط؛ لأنَّه لا يختلف عموماً عمّا سبق من حديث عن العمل الاجتماعي. وتأسيساً على ذلك، فإنَّ مهمة الإنسان في إعمار الأرض، أو في الحضارة والعُمران، لا بُدَّ أنْ تشمل كل نشاط تعاملي يمارسه الإنسان في مختلف مناحي الحياة؛ ما يتطلَّب العمل على تفعيل جميع الأنظمة الـمُكوِّنة للمجتمع في آنٍ معاً، ليقوم كل نظام بدوره الوظيفي الاجتماعي، ويُقدِّم الخدمة المطلوبة للأنظمة الأُخرى، انطلاقاً من العلاقة العضوية التي يجب أنْ تسود بين تلك الأنظمة جميعها، انسجاماً مع قول الحقِّ تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: 10]، وقوله ﷻ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [المائدة: 2]، وامتثالاً لِما رُوِي عن أبي موسى الأشعري ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "الـمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً"، ثمَّ شبك بين أصابعه (البخاري، 2012، ص481). وخلافاً لذلك، فإنَّ المهمة المذكورة، بل غيرها من المهام لن تتحقَّق.

وقد أوردنا من قبلُ مثالاً على أهمية الأمن للنشاط الاقتصادي، وقلنا إنَّ هذا يُدلِّل بما يكفي على أنَّ جميع النشاطات ذات العلاقة المباشرة بالشأن الاقتصادي -على أهميتها- لا تستطيع وحدها تفعيل كامل النشاط الاقتصادي مع الجودة في الأداء؛ لأنَّ تحقُّق ذلك من عدمه مُرتبِط بقيام القطاعات الـمُساندة

للقطاع الاقتصادي بأدوارها، وبجودة الأداء من عدمه. وبناءً على ذلك، يُمكِن القول إنَّ العمل الـمُصنَّف وظيفياً بالاقتصادي، وإنْ كان ضرورياً للقيام بالنشاط الاقتصادي، فإنَّه -في حَدِّ ذاته- ليس كافياً لتفعيل الدور الاجتماعي للقطاع الاقتصادي؛ وذلك لأنَّ هذا النشاط، شأنه في ذلك شأن أيِّ نشاط وظيفي اجتماعي، لا يعمل كما ذكرْنا في فراغ، وإنَّما يعمل ضمن إطار المجتمع كله؛ ما يعني أنَّه يُؤثِّر ويتأثَّر بما يدور حوله، على اختلاف المستويات والأبعاد الاجتماعية. ولهذا، فإنَّ اقتصار مفهوم "العمل" على الجهد الـمُرتبِط بتحقيق الكسب المادي والأهداف الاقتصادية يتجاوز أهمية العمل المطلوب تحقيقه في بقية مناحي الحياة، ويأتي هذا من صريح ما ينادي به الفكر الاقتصادي الرأسمالي غير الـمُنظَّم، والهيمنة السوقية على السلوك الاجتماعي، الـمُترتِّبة على ذلك في مختلف الثقافات.

ولهذا، فإنَّ الحديث عن العمل الاقتصادي يرتبط بالحديث عن بقية مناحي الحياة الاجتماعية التي يُعَدُّ الاقتصاد واحداً منها. وانطلاقاً من أنَّ جميع تلك المناحي مُترابِط بعضها ببعض عضوياً، فإنَّ كل عمل مباشر أو غير مباشر في الشأن الاقتصادي هو عمل اقتصادي، سواء كان مأجوراً أو غير مأجور. ومن المعلوم يقيناً أنَّ كل قرار اقتصادي هو قرار سياسي، والعكس صحيح، والحال نفسه ينطبق على بقية مناحي الحياة. ومن هنا، فإنَّ حصر العمل الاقتصادي مفاهيمياً بالعمل الفني البحت والمباشر، الذي يدور في النظام الاقتصادي، يُعبِّر فقط عن الموقف الرأسمالي الـمُعتمَد، الذي يرى أنَّ كُلّاً من الاقتصاد والمجتمع كيان مُنفصِل عن الآخر.

ومن ناحية أُخرى، فإنَّ الانطباع بأنَّ النشاط الاقتصادي يقتصر على ما يدور من نشاط في الـمَزارع والمصانع والمتاجر وما إلى ذلك، يُعبِّر عن فهم خطأ للاقتصاد؛ فالنشاط الاقتصادي الذي يدور داخل كل المؤسسات الاجتماعية الأُخرى، وعلى رأسها العائلة، لا يقل أهمية من حيث طبيعته، وحجمه، وأثره في النشاطات التي يصطلح على تصنيفها بالاقتصادية. ولمّا كان لِزاماً على كل نظام في المجتمع القيام بدوره الوظيفي خدمةً للمجتمع وإسهاماً في النهوض الحضاري، فإنَّ النظام الاقتصادي يجب أنْ يقوم بهذا الدور من خلال العمل الفني الخاص به. ومن ثَمَّ، فلا مانع في هذه

الحالة من الحديث عن العمل الاقتصادي من مُنطلَق فني بمعنى العمل الصالح المباشر في الشأن الاقتصادي، سواء في القطاع الزراعي، أو التجاري، أو الصناعي، أو الخدماتي، أو غير ذلك.

ومن الجدير بالذكر أنَّ العمل المذكور لا يمتاز عن غيره من العمل الصالح إلّا من حيث طبيعته الوظيفية الفنية (مثل: الحرث، والزرع، والري، والتصنيع، وغير ذلك)، وقد يكون لقاء أجر في حالة العامل، أو ربح في حالة الـمُنتِج، أو لا هذا ولا ذاك في حالة العمل لغاية الاشباع الذاتي.

خاتمة

قد يتبادر إلى ذهن القارئ الكريم أنَّ هذه الدراسة ومثيلاتها في عموم موضوع مقاصد القرآن الكريم لبناء الحضارة والعُمران، بما في ذلك المفهوم الإسلامي للعمل عموماً والعمل الاقتصادي خصوصاً، وإنْ أَوْلاها القارئ بعض الاهتمام، فإنَّها قد لا تبدو -من وجهة نظره- إحدى الأولويات التي يتعيَّن على الباحثين الانشغال بها في ظِلِّ الأوضاع المأساوية التي تعيشها الأُمَّة. والواقع أنَّه لا لوم على القارئ الكريم إنْ رأى ذلك؛ فأهمية هذه القضايا وعلاقتها بالوضع الراهن الـمُتردّي للأُمَّة ليست بهذا الوضوح لكثير من الناس؛ لأنَّنا عُلِّمنا التعامل مع الأسباب المباشرة والإجراءات المادية للقضايا. ولكنْ، يحقُّ لنا أنْ نسأل في هذا المقام: هل يُمكِن لأحدنا أنْ يتخذ موقفاً من أمر مُبهِم يكتنفه الغموض من جميع جوانبه؟ بل: كيف يُمكِن للإنسان أنْ يتعامل مع مصطلحات تُعرَّف عادةً بشكل فضفاض من دون فهم المقصود منها؟ فعلى سبيل المثال لا الحصر، ما الموقف الذي يجب أنْ يتخذه أحدنا تجاه كلٍّ من الحداثة، والليبرالية، والرأسمالية، والديمقراطية، والعلمانية، وغير ذلك؟

ومن ناحية أُخرى، هل يُمكِن للفرد منّا أنْ يقترح حلولاً مناسبةً لقضايا غير مُحَدَّدة المعالم؟ فعلى سبيل المثال، ما الحلول الـمُمكِنة للقضايا الاقتصادية التي تُواجِهها العديد من دولنا، وبخاصة في ظِلِّ العجز الـمُزمِن للموازنات العامة، والمديونيات الـمُتفاقِمة، والبطالة الـمُرتفِعة، وانعدام الخُطَط الاقتصادية التنموية الفعلية؟ ولماذا لم تُفلِح كل الحلول السابقة مثلما لن تُفلِح الحلول الحالية والحلول

المستقبلية الـمُماثِلة؟ وبالمناسبة، هل خطر على بال أحدنا أنْ يسأل نفسه: ماذا فعل الرسول الكريم ﷺ خلال السنوات الثلاث عشرة الأُولى من بعثته لتنمية اقتصاد دولة الإسلام الوليدة والنهوض بالأُمَّة الـمُكلَّف بها؟ نعم، إنَّه لم يُشغِل نفسه بالعمل على تحسين موارد الزراعة ولا تطوير قطاع التجارة وما شابه لضمان أقوات الناس (!) وإنَّما كرَّس كامل جهده لتحقيق أمر واحد فقط، ألا وهو بناء الهُوِيَّة الجامعة للأُمَّة، عن طريق تعليم أتباعه المقصد الكامن والكامل لمفهوم "الوحدانية"!

إنَّ الحقيقة الـمُرَّة التي ما نـزال نعاني تبعاتها وآثارها مُذْ وُضِع في أذهاننا الاعتقاد بأنَّ العِلْم -مع ما له من أهمية- ولا شيء غيره هو الطريق إلى الحضارة والتقدُّم، بل الطريق إلى الاستقلال والحرية. ولو عدنا قليلاً إلى التاريخ لتبيَّن لنا أنَّ الغرب قد أخذ عن الحضارة العربية الإسلامية المنهجية العلمية التجريبية من دون المنهج، فكانت طريقهم إلى ما هم فيه؛ إذ أحسنوا تطبيقها في مجال العلوم الطبيعية. وقد يعتقد بعضنا أنَّ الغرب تجاوز عندما أخضع العلوم الاجتماعية للمنهج نفسه المعمول به في مجال العلوم الطبيعية، من باب توحيد المنهج كما يُدَّعى. غير أنَّ واقع الحال يقول إنَّ الغرب لم يتجاوز لعدم وجود خيار لديه بعد أنْ أطاح -ولو جزئياً- بالمنهج اللاهوتي، أمّا مَنْ تجاوز بدعوى العِلْم فهم العرب المسلمون. نعم، لقد بنى الغرب حضارة مادية وعلمية غير مسبوقة في تاريخ البشرية، لكنَّها جاءت -للأسف- على حساب المناحي الإنسانية والاجتماعية؛ ما أحدث خَلَلاً كبيراً جداً ومُكلِفاً في منظومة الحياة برُمَّتها، ما تزال آثاره ماثلة إلى يومنا هذا، بل ستظلُّ ماثلة إلى أمد بعيد.

ومن مُنطلَق الانبهار والافتتان فيما حقَّقه الآخر، والرغبة الصادقة أو خلاف ذلك عند بعض أصحاب القرار للعمل على نقل الأُمَّة إلى واقع حال أفضل من الواقع الـمَعيش؛ فقد أخذنا عن الغرب المنهج العلمي، ومعه المنهجية الغربية، رُبَّما اعتقاداً منّا أنَّها بضاعتنا وقد رُدَّت إلينا. لكنَّ واقع الحال يقول إنَّ المنهجية ما عادت بضاعتنا؛ نتيجةً لِما أُدخِل عليها من تعديل. وزد على ذلك أنَّنا طرحنا جانباً كل ما له صلة بثقافتنا وتاريخنا، وأصبحنا لا نرى طريقاً للخروج من التقهقر الذي نعيش فيه إلّا من خلال المنهج والمنهجية الغربية. ولهذا تحديداً لم نتمكَّن، وما كان لنا أنْ نتمكَّن، من تحقيق أيِّ انجاز علمي وحضاري يُذكَر. وإنْ حصل، فإنَّه سيُحسَب للآخر، وليس لنا. وهكذا سار

الجميع -إلّا مَنْ رَحِم رَبّي- خلف الآخر حذو النعل بالنعل والقُذَّة بالقُذَّة في التعامل مع العلوم الاجتماعية وَفقاً لمنهجيتهم ومرجعيتهم، وتشرَّبوا المفاهيم الثقافية الغربية بمعانيها الاصطلاحية التي صُوِّرت لهم على أنَّها عِلْم، ومن ثَمَّ فإنَّها تتمتَّع بالحيادية، مع أنَّها جزء لا يتجزَّأ من الرؤية الغربية للكون والحياة ونموذجها المعرفي؛ أيْ إنَّها فكر لا عِلْم، أو إنْ شئت: عقيدة.

فلكل ما سبق وغيره، جاء الاهتمام بالموضوع قيد البحث للتوضيح إلى كل مَنْ يهمُّه الأمر أنَّه يجب إدراك أهمية فهم المعاني ومقاصد المصطلحات الاجتماعية التي تُحدَّد ثقافياً لا عِلْمياً، ومدى ارتباطها الوثيق بالتعامل العلاجي مع القضايا الاجتماعية، ولكنْ يجب ألّا يُسقِط هذا الاهتمام ما هو مطلوب من تعامل آنيٍّ مع القضايا القائمة. وممّا يتعيَّن قوله هنا هو أنَّ التعامل مع الواقع الـمَعيش يجب أنْ يكون دائماً على مستويين: المدى القصير الذي يتطلَّب العمل على معالجة القضايا القائمة وغير القابلة للتأجيل؛ لأنَّ الناس بحاجة إلى تحسين الواقع الـمَعيش، وليسوا مُجبَرين على الانتظار حتّى تأتي الجهود طويلة الأجل ثمارها، هذا إنْ أتت! أمّا المستوى الآخر فهو المدى الطويل في التعامل مع القضايا الاجتماعية، وهو ما يُمكِن تسميته التعامل العلاجي؛ وذلك لنقل الواقع الـمَعيش إلى مستوى الواقع المنشود الذي يُحقِّق الآمال والطموحات الإنسانية كما نراها نحن، وليس كما يراها غيرنا.

ومن ناحية أُخرى، فإنَّ القرآن الكريم لا يتحدَّث عن العلوم وَفق تصنيفاتها البشرية (قديمها، وحديثها)، وإنَّما تحدَّث فقط عن العُمران اشتقاقاً من استعمار الأرض أو إعمارها، وانطلاقاً من أنَّ العُمران أو الفعل الإنساني المطلوب لعمارة الأرض يتطلَّب القيام بجميع النشاطات الإنسانية الوظيفية الـمُؤدِّية إلى ذلك؛ أيْ إنَّ العُمران يتطلَّب كامل الاسهام البشري الحضاري في مختلف مناحي الحياة الواقعة تحت جميع تصنيفات العلوم ذات العلاقة، من مُنطلَق ضرورة التكاملية بين تلك النشاطات.[5] ولهذا نُلاحِظ أنَّ القرآن الكريم، الموقوف جُمْلةً وتفصيلاً،

[5] هنا لا بُدَّ لنا من التساؤل: هل عِلْم العُمران البشري الذي جاء به ابن خلدون يعني -بالضرورة- أحد العلوم الاجتماعية الـمُتعارَف عليها اليوم، مثل عِلْم الاجتماع كما يرى بعض الـمُنظِّرين، أم هو مفهوم قرآني عام بمعنى علوم العُمران، التي=

لا يستخدم مع فعل "عمل" ومشتقاته نشاطاً مُحدَّداً، أو فعلاً إنسانياً بعينه، اقتصادياً أو غيره، وإنَّما جاء الاستخدام بعموم المعنى كما ذكرْنا. غير أنَّ القرآن الكريم عندما تناول نشاطات بعينها (مثل: بناء الجدار في حالة العبد الصالح، واستئجار سيِّدنا موسى ﷺ، وغير ذلك)، فقد جاءت مُرتبِطة بمفردة "الأجر" لا العمل.

ومن جانب آخر، فإنَّ القرآن الكريم الذي هو -بلا خلاف- أهمُّ المصادر الإسلامية للمعرفة، يُعَدُّ مصدراً غير مباشر؛ إذ لا يُنتظَر منه -لطبيعته ذات الرسالة السماوية- الخوض في قضايا مفاهيمية فنية تفصيلية تبعاً للنوع الوظيفي للعمل. وبناءً على ذلك، فإنَّنا نعتقد أنَّ المفهوم القرآني للعمل يتضمَّن كل نشاط صالح (جسدي، أو ذهني) يُؤجَر عليه فاعله في الآخرة، ويُمارَس وظيفياً في جميع مناحي الحياة، سواء كان ذلك النشاط مأجوراً دنيوياً أو غير مأجور. وهذا لا يمنع استخدام بعض المفردات الـمُرتبِطة بمجال وظيفي مُعيَّن، مثل الاقتصاد وغيره، للتعبير عن العمل الـمُتمثِّل في نشاطات فنية خاصة في هذا المجال، مثل الحراثة في الزراعة، ولكنَّ هذا يظلُّ تعبيراً فنياً مُرتبِطاً بجزء من مفهوم "العمل الاقتصادي الفني المباشر"، لكنَّه ليس كل العمل الاقتصادي وَفقاً للمفهوم الاجتماعي الشامل للعمل من منظور إسلامي.

=يُقابِلها عند الغرب ما يُسمّى العلوم الاجتماعية؟ والظاهر أنَّ إطلاق ابن خلدون عِلْم العُمران بالمفرد رُبَّما جاء من مُنطلَق الفهم الموسوعي للعِلْم حينها. ألا يَتَّفِق معنا القارئ الكريم إذا قلنا إنَّ الحالة الثانية هي أقرب إلى الصواب؛ أيْ إنَّ علوم العُمران أو العلوم المجتمعية (العلوم الاجتماعية عند الغرب) أقرب إلى المفهوم القرآني للعُمران من مُجَرَّد عِلْم واحد (عِلْم الاجتماع مثلاً)؟ رُبَّما يأتي هذا أوّلاً؛ لأنَّ العُمران لا يتحقَّق من خلال عِلْم الاجتماع وحده. وثانياً؛ لأنَّ ابن خلدون نفسه لم يتناول -فيما كتب- مسائل عِلْم الاجتماع دون غيرها، وإنَّما تناول العديد من المسائل المجتمعية عند كتابته عن العُمران، مثل: تاريخ الحضارات، والمفاهيم الاجتماعية، والقضايا التربوية، والأمور النفسية، والقضايا الخاصة بالحُكْم والسياسة، والقضايا اللغوية، بل حتّى القضايا الموسيقية!

المراجع

الألباني، محمد ناصر الدين (1988). **الجامع الصحيح وزيادته**، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي.

الألباني، محمد ناصر الدين (1997). **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري**، ط4، المملكة العربية السعودية: مكتبة الدليل.

الأُمم المتحدة (2016). **التنمية في كل عمل**، تقرير التنمية البشرية لعام 2015، برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

البخاري، محمد بن إسماعيل (2012). **صحيح البخاري**، بيروت: دار التأصيل- مركز البحوث وتكنولوجيا المعلومات.

البرجاوي، مولاي المصطفى (2008). **المفاهيم الملتبسة بين الطرح العلماني والفكر الإسلامي**، الرابط الإلكتروني: https://www.alukah.net/sharia/0/3775/ تمَّت المراجعة بتاريخ 10/ 1/ 2017م.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد (2004). **الحسبة**، عمان-بيروت: دار العثمانية -دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

العوران، أحمد فرّاس (2014). **اقتصاد الأمن الاجتماعي: التحدي والاستجابة**، ط1، هيرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

ابن ماجه، محمد بن يزيد (د.ت). سنن ابن ماجه، د.م: دار إحياء الكتب العربية.

مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (2006). **صحيح مسلم**، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

النهيان، شيخة بنت سيف (2012). "مفهوم العمل في القرآن الكريم"، **مجلة المسلم المعاصر**، العدد144.

References

Al-Albānī, M. (1988). *Al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ wa Ziyādatuh* (3rd ed.). Beirut: Al-Maktab al-Islāmī.

Al-Albānī, M. (1997). *Ṣaḥīḥ al-Adab al-Mufrad li al-Imām al-Bukhārī* (4th ed.). Kingdom of Saudi Arabia: Maktabat al-Dalīl.

Al-Barjāwī, M. (2008). *Al-Mafāhīm al-Multabisah bayn al-Ṭarḥ al-ʿIlmānī wa al-Fikr al-Islāmī*. Retrieved January 10, 2017, from https://www.alukah.net/sharia/0/377

Al-Bukhārī, M. (2012). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Beirut: Dār al-Ta'ṣīl- Markiz al-Buḥūth wa Tiknūlūjyā al-Maʿlūmāt.

Al-Nahyān, Sh. (2012). Mafhūm al-ʿAmal fī al-Qur'ān al-Karīm. *Majallat al-Muslim al-Muʿāṣir*, 144.

Al-Umam al-Mutaḥidah. (2016). *Al-Tanmiyyah fī Kul ʿAmal*. New York: Taqrīr al-Tanmiyyah al-Bashariyyah 2015, Barnāmaj al-Umam al-Mutaḥidah al-Inmāʿī.

Oran, Ahmad F. (2014). *Iqtiṣād al-Amn al-Ijtimāʿī: Al-Taḥadī wa al-Istijābah* (1st ed.). Herndon: Al-Maʿhad al-ʿĀlamī li al-Fikr al-Islāmī.

Baumo, W. J. & Blinder, A. S. (2010). *Economics: Principles and Policy* (11th ed.). Mason, USA: South-Western Cengage Learning.

Chapra, M. (1996). *Al-Islām wa al-Taḥadī al-Iqtiṣādī* (1st ed.). Amman: International Institute of Islamic Thought.

Ibn Mājah, M. (n. d.). *Sunan Ibn Mājah*. Dār Iḥyā' al-Kutub al-ʿArabiyyah.

Ibn Taymiyyah, T. (2004). *Al-Ḥisbah*. Amman-Beirut: Dār al-ʿUthmāniyyah wa Dār Ibn Ḥazm li al-Ṭibāʿah wa al-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Polanyi, K. (1957). *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of our Time*. Boston: Beacon Press.

Smelser, N.J. & Swedberg, R. (Eds.). (2005). Introducing Economic Sociology. *The Handbook of Economic Sociology* (2nd ed.). Princeton: Princeton University Press.

Spencer, D. A. (2003). Love's Labor's Lost? The Disutility of Work and Work Avoidance in the Economic Analysis of Labor Supply. *Review of Social Economy,* 61(2):235-250.

Spencer, D. A. (2014). Conceptualizing Work in Economics: Negating a Disutility. *KYKLOS*, 67(2): 280-294.

The Social and Economic Concept of Labor from Islamic and Capitalist Perspectives

Ahmad F. Oran*

Abstract

The article explores the social and economic concept of labor from two perspectives: the capitalist perspective dominant in economic studies, and the Islamic perspective in light of the Qur'anic higher objectives for civilization building (*ʿumrān*). This comparative approach seeks to emphasize certain issues that may escape researchers: mainly, the social and cultural basis of the concept of labor and its repercussions; and the importance of defining the technical terms of cultural concepts in order to highlight their natural variations and their effects on social issues, and then how to address them across different cultures. The article discusses the Islamic definition of labor and examines Islamic views toward certain economic issues in light of this definition. It contends that how labor is defined has a direct impact on understanding and managing economic issues: issues such as determining the size of the labor force, calculating unemployment ratios, correlating unemployment with poverty, correlating the restraint of poverty with economic growth, as well as the involvement of both men and women in the labor market and its relevance to human rights, scientific advancement, and the realization of human development.

Keywords: the Islamic social concept of labor, the Islamic economic concept of labor, the capitalist concept of labor, labor as means and end, the time dimension of labor.

* Ahmad F. Oran is Professor of Economics and Islamic Economic Thought at the University of Jordan, Amman. Email: sroran@ju.edu.jo